المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية بجرجا

حمل ما خَفِي على ما ظَهَرَ تنبيهاً على الأصل من خلال الاستدلال بالنادر والشاذ (دراسة نقدية)

From the eloquence of the Holy Qur'an
in talking about some of the attributes
of the Prophet - may God bless him and grant him peace -

إعداد الدكتورة

إيمان أحمد عبد التواب محمد

مدرس بقسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية
والعربية - بنات بني سويف، جامعة الأزهر- جمهورية مصر العربية

الترقيم الدولي/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار يونيه ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

حمل ما خَفِي على ما ظَهَرَ
تنبيهاً على الأصل من خلال الاستدلال بالنادر والشاذ (دراسة نقدية)

إيمان أحمد عبد التواب محمد

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية - بنات بني سويف، جامعة الأزهر- مصر.

البريد الإلكتروني: emanabdeltwab@yahoo.com

الملخص :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين- سيِّدنا محمد- وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن هذا البحث يهدف إلى إبراز إحدى أدوات الاستدلال والتعليل عند النحاة، وهي الاستدلال بالظهور في الأساليب العربية، فهو يكشف مدى إفادة علماء اللغة بما ورد نادرًا في الاستعمال العربي، وفي أشعار العرب في الاستدلال على أصل الوضع.

وقد انطلقت هذه الدراسة للإجابة عن سؤال نصه: كيف أسهمت ظاهرة الظهور النادر للفظ أو أداة في الأساليب العربية في الدرس النحوي، وفي تقعيد القواعد، وتعليلات النحاة واستدلالاتهم؟

والإجابة-أيضًا- عن: هل طرح علماء النحو الضرائر الشعرية طرحًا كاملًا، أو عدُّوها في بعض الأحيان دلالة وردًّا إلى الأصل؟

وقد اهتديت إلى فكرة البحث من خلال مطالعتي لكتب النحاة؛ حيث لاحظت تكرار وصفهم لبعض الأساليب العربية بقولهم: (جاء تنبيهًا على الأصل)، فعقدت النية لدراسة هذه الظاهرة، وحاولت تتبعها في كتبهم؛ للوقوف على ماهية تعاملهم معها، وتطويعهم لتلك الشوارد اللغوية في تقعيد القواعد، والاستدلال لصحة مذهبهم.

وقد ظهر من خلال هذه الدراسة أن النحاة قد استعانوا بظهور هذه التراكيب الواردة عن العرب في تقوية مذهب، أو الاستدلال لصحة أسلوب، أو بيان عامل، أوصحة تقدير.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الحمل، الأصل، الظهور، العامل، التقدير.

Carry what is hidden on what appeared Warning on the origin through inference of rare and abnormal (a critical study)

Eman Ahmed Abdel Tawab Mohamed
Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies - Girls Beni Suef, Al-Azhar University, Egypt.
Email: emanabdeltwab@yahoo.com

Abstract

All praise is due to God, Lord of the Worlds. May blessings and peace be upon the most honourable of messengers—our Master Muhammad—upon his pure and virtuous family and companions, and upon those who follow them in righteousness until the Day of Judgment.

This research seeks to shed light on one of the inferential and analytical tools employed by Arabic grammarians: deduction based on rare or exceptional patterns in Arabic usage. It aims to demonstrate the extent to which linguists have drawn on infrequent linguistic forms—especially those found in Arabic poetry—to infer foundational grammatical rules.

The study was initiated to explore the following question: How has the rare occurrence of certain words or linguistic structures in Arabic contributed to the field of grammar, the formulation of its rules, and the reasoning behind grammatical interpretations? It also investigates whether grammarians entirely dismissed poetic evidence or, in some instances, regarded it as a subtle indication of the original usage.

The inspiration for this research emerged from my readings of classical grammatical texts, where I frequently encountered the phrase: "It appeared as a reminder of the original." This prompted me to examine this phenomenon in depth and trace its occurrences in grammatical literature, with the aim of understanding how grammarians dealt with such rare constructions and how they incorporated these linguistic anomalies into the formulation of grammatical principles and doctrinal evidence.

Findings from this study reveal that grammarians often utilized these uncommon structures, as found in the speech of native Arab speakers, to reinforce grammatical doctrines, validate specific syntactic patterns, explain grammatical agents, or support interpretive estimations.

The structure of this research comprises an introduction, a preface, two main chapters, a conclusion, and a bibliography of sources and references.

Keywords: Syntactic load- origin - emergence - factor - estimation.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم، وبتوفيقه تصلح الأمور، والصلاة والسلام على رسول الله-سيدنا محمد- وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد....

فقد أصل النحاة قواعدهم، وصاغوها عن طريق استقراء الكلام العربي، وقد وقفوا عند كل منطوق، وقاموا بتصنيفه ما بين كثير، وشائع وقليل ونادر وشاذ، ولكلٍ وضعه في التعامل معه، والأخذ به.

فقاسوا على الكثير الشائع، وبحثوا عن وسائل لتسويغ القليل والشاذ ليتفق مع قواعدهم، وقد عدُّوا بعض ما ورد من شوارد دليلًا على الأصل.

وقد استوقفتني ظاهرة استدلال النحاة بظهور اللفظ في الاستعمال الوارد عن العرب على أن الموضع لهذا اللفظ إن وجد، فإن لم يوجد فهو مقدر، وقد أثرت هذه الظاهرة في مواطن شتى في الدرس النحوي، فقد كان لهذا التقدير أثر لفظي ومعنوي؛ حيث رتب النحاة على تقدير هذا اللفظ أحكامًا نحوية عديدة.

فحاولت تقصي هذه الظاهرة في كتب النحاة، ودراستها وبيان أثرها في الدرس النحوي، وذلك في بحث خاص عنونت له: **(حمل ما خَفِي على ما ظَهَرَ تنبيهًا على الأصل من خلال الاستدلال بالنادر والشاذ (دراسة نقدية)** .

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع؛ لما وجدت تكرار وصف النحاة لعدد من الأساليب بمقولة (جاء مَنْبَهَةً على الأصل). كما تكرر تعليلهم لصحة مذهب نحوي، أو تقدير محذوف، أو تحديد عامل في معمول، بقولهم: (بدليل ظهوره، أو التصريح به) في كتبهم، فقد وظف النحاة ظهور اللفظ (حرف- أو اسم- أو فعل) في استعمال العرب- حتى وإن كان هذا الظهور غاية في الندور- في الاستدلال على الأصل، وعلى صحة تقدير هذا اللفظ، وجعل الموضع له، بل يجعلون العمل لهذا اللفظ المقدر في بعض الأحيان.

وأما عن منهج البحث فهو منهج استقرائي وصفي تحليلي؛ حيث قمت باستقراء -غير تام- لعدد من المسائل المتناثرة في كتب النحاة، والتي تنبه على اعتدادهم بعلة الحمل على ما نطق به العرب-وإن كان قليلًا- في الاستدلال على أصل الاستعمال، ثم قمت بتحليل هذه الأساليب الواردة عن العرب، ودراسة هذه النصوص وآراء النحاة فيها دراسة وصفية؛ للوقوف على ماهية تعاملهم مع تلك الشوارد التي نطق بها العرب، ومدى توظيفهم لها في التقعيد، أو التعليل والاستدلال.

وترجع أهمية هذا البحث إلى ما يأتي:

١-أن فيه تعاملًا مع ظاهرة برزت في كتب النحاة تتعلق بالمسموع الوارد عن العرب.

٢- أن لهذه الظاهرة ارتباطًا وثيقًا بتعليلات النحاة، وتفسيراتهم.

٣-أن فيه كشفًا عن ماهية تعامل النحاة مع بعض ضرائر الشعر.

أما عن الدراسات السابقة، فلم أجد – حسب اطلاعي- دراسة تناولت هذه الظاهرة بالبحث والتحليل، فقد تعددت صور الحمل التي تناولها الباحثون بالدراسة، وكذلك توسعوا في دراسة المسموع وأولوا عنايتهم بتصنيفه إلى نادر، وشاذ، وقليل، وشائع، وقاموا بدراسته، وتحليل نظرة النحاة له، وتعاملهم معه. إلا أنني لم أجد من تناول بالدراسة ما ورد عن العرب منبهًا على أصل الوضع، وتتبع تلك الشوارد التي جاءت موافقة للقياس، ولكنها قليلة الاستعمال.

ومن الدراسات التي تناولت ظاهرة الحمل في الدرس النحوي:

١-بحث بعنوان: الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين، وتقارض المصطلحات فيه، تأليف د/ماهر محمود عميرة، مجلة كلية الآداب- جامعة بورسعيد، العدد التاسع/ يناير-٢٠١٧م.

٢-بحث بعنوان: ظاهرة الحمل على النقيض في النحو العربي، تأليف: أحمد صبري محمد بهيتة، الناشر: كلية الآداب جامعة المنوفية- مصر، العدد: ٢٠، الإصدار: ٥٨، شهر يوليو: ٢٠١٨م.

٣-الحمل على المعنى في الفكر النحوي، بحث نشره د.محمد يزيد سالم، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية- الجزائر، العدد:٣. ٢٠٢٥/٥/١٥.

وهذه الأبحاث تتناول بالدراسة ألوانًا أخرى من ألوان الحمل، منها الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ، وهي أبحاث تعنى بدلالات الكلام المختلفة، في السياقات المتعددة. وهي لا شك تختلف عن الحمل الذي ألقي الضوء عليه في هذه الدراسة التي تهدف إلى الكشف عن توظيف النحاة لبعض ما ورد -نادرًا- في الاستعمال العربي للتعليل لما اطمأنّوا إلى صحته من قواعد كلية، أو تفسيرها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: ضمنتها عنوان البحث ومنهجي فيه، والأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، والخطة التي وضعتها لإتمامه.

ثم أتبعتها بتمهيد، وعنوانه: مفهوم (الحمل).

ثم أردفته بمبحثين، وهما صلب البحث.

المبحث الأول بعنوان: ظاهرة الحمل على ما ظهرتنبيهًا على الأصل، والتأصيل لها.

وهو القسم النظري الذي تحدثت فيه عن الضوابط التي وضعها النحاة للاحتجاج بما نطق به العرب، وأثر ظهور هذا المنطوق في التقعيد. كما تحدثت فيه عن مدى اعتدادهم بما ورد نادرًا في استعمال العرب، واعتباره-في بعض الإحيان- دليلًا على أصل الوضع، واختلاف طرقهم في التعبير عن هذه الظاهرة.

أما المبحث الثاني فبعنوان: الاستدلال بما ظهر مَنْبَهَةً على الأصل في كتب النحاة.

وهو الجانب التطبيقي من البحث؛ حيث ضمنته مسائل البحث، مرتبة حسب ورودها في ألفية ابن مالك.

ثم أردفت المبحثين بخاتمة ضمنتها أهم ماتوصل إليه البحث من نتائج، ثم ثبت للمصادر والمراجع، ثم فهرس للموضوعات.

وأخيرًا أحمد الله على توفيقه لي في إتمام هذا البحث، فإن أصبت فمن نعم الله علي، وإن أخفقت فمن نفسي. والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عما وقع لي من زلل.

تمهيد

مفهوم (الحمل)

الحمل:

يقول ابن فارس في تعريف (حمل): " الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشيء. يقال: حملت الشيء أحمله حملًا"(١).

وجعل منه ابن سيده قول سيبويه: "أرادوا في الفعال أن يجيئوا به على الإفعال، فكسروا أوله، وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفًا مكان حرف"(٢).

كما ذكر الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب أن قوام الحمل على الاجتهاد في إلحاق فرع غمض معرفة علة الحكم فيه، بالأصل الذي تهدي إليه الأقيسة المستنبطة من كلامهم(٣). ومصطلح الحمل قد يُطلق ويُراد به التخريج والبيان والتفسير للتركيب اللغوي(٤).

والحمل بهذا المعنى الذي ذكره الدكتور محمد الخطيب قريب من الحمل المنوط بالدراسة في هذا البحث، إذ تعددت صور الحمل، وتنوعت في كتب النحاة؛ حيث لا يخلو منه باب من أبواب النحو.

وقد عرفه الدكتور محمد سمير نجيب بأنه: قياس أمر على أمر، وتحميل أحدهما حكم الآخر. وهو طريق يسلكه النحاة، ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي تنتظمها قواعد أصيلة تنسب إليها(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ١٠٦/٢.

(٢) الكتاب ٧٩/٤، والمحكم والمحيط ٣٦٧/٣.

(٣) ضوابط الفكر النحوي ٢٧٦/٢.

(٤) ضوابط الفكر النحوي٢٧٨/٢.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص٦٧.

وقد عد الشاطبي حمل ما خفي على ما ظهر في الاستعمال قاعدة مستمرة في الدرس النحوي، حيث يقول في حديثه عن نحو: (جَاءَ زَيْدٌ ويَضْحَكُ): "والذي يسوغ تقدير المبتدأ هنا أن الباب الأكثر، والطريق المهيع مع المضارع تقدم الاسم عليه إذا وقعت جملته حالًا.....فإذا كان معظم الباب هكذا، حملنا الأقل- وهوعدم ظهور المبتدأ مع الواو- على ما هو الأكثر، فقدرناه على القاعدة المستمرة في حمل ما خفي على ما ظهر"(١).

والمسموع المقصود بالدراسة هنا هو الشوارد التي وردت عن العرب، ووصفها النحاة بالندور والشذوذ، إلا أنهم اعتدوا بها في الدلالة على الأصل.

فقد قسم ابن جني الكلام إلى: (مطرد في الاستعمال والقياس، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في السماع شاذ في القياس، وشاذ في القياس والسماع)(٢).

والنوع الذي تناولته مسائل البحث بالدراسة هو (ما كان مطردًا في القياس شاذًا في الاستعمال). وهوما قال عنه ابن جني أيضًا:" فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله"(٣).

فالمسموع الذي اعتمد عليه النحاة هنا في التنبيه على أصل وضع، أو صحة تقدير، أو تعليل لحركة إعرابية، أو حكم نحوي، قد توقفوا به -في أغلب المواضع- عند هذه الوظائف، دون أن يتعدوها إلى غيرها من قياس أو غيره. فهم يقرون بأن القياس ترك استعماله، وأنه إنما جاء في استعمال العرب للتنبيه على الأصل، واستدلالهم به في الدلالة على أصل الوضع لا يُخرجه عن كونه أصل مهجور.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٥٠١.

(٢) الخصائص ١/٩٨..

(٣) الخصائص ١/١٠٠.

وقد وصفه ابن جني بقوله:" ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه وإطراحه، إلا أن يشذ القليل منه، فيخرج على أصله مَنْبَهَةً ودليلًا على أولية حاله"(١).

وذلك باستثناء بعض المسائل التي ورد فيها الاستدلال والتنبيه على الأصل بالصيغ المختلفة للكلمة، كالاستدلال على تأنيث المؤنث المعنوي بورود أثر هذا التأنيث في تصغير اللفظ بإلحاق علامة التأنيث به عند تصغيره، كما في: قدام: قديديمة.

وقد بنوا أحكامهم على تقدير (التاء) في المؤنث المعنوي، فمنعوا صرف نحو: عناق؛ لأن التاء فيه مقدرة(٢)؛ مستدلين بظهورها في التصغير. كما أعربوا (يد ، ودم) لتقديرهم حرفًا ثالثًا؛ مستدلين بظهوره في الجمع، والتثنية.

(١) الخصائص ٢٦٣/١.

(٢) المقاصد الشافية ٣٥٠/٦.

المبحث الأول

ظاهرة الحمل على ما ظهر منبِّهاً على الأصل، والتأصيل لها

ظهر التعليل بالحمل في كتب النحاة القدامى كثيرًا، فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحومن التعليل به؛ إذ تعددت صوره وأنواعه؛ حيث إن لظاهرة الحمل تطبيقًا واسعًا، وصورًا متعددة في الدرس النحوي، فمنه الحمل على الظاهر، والحمل على الكثير الشائع، وحمل الفروع على الأصول، والأصول على الفروع، والحمل على النقيض، وعلى المعنى، وعلى التوهم.

وقد تنوعت طريقة النحاة في التعبيرعن ماهية الحمل، كما تنوعت وتباينت طريقة تناولهم لهذه الظاهرة. يقول ابن الشجري: "ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء، مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها"(١).

وقد ذكرابن الشجري نوعين من أنواع الحمل في تعليله لما قاله ابن السكيت في جمعه (قِيْل) على: (أَقْيَال، وأَقْوَال) وهما الحمل على الظاهر، والحمل على الأصل، حيث يقول: "وأقول: إن قول ابن السكيت غير بعيد، فيجوز أن يكون أصله: (فَيْعَل)، من القول، فلما خففوه، حمله من قال فى جمعه: (أَقْيَال) على لفظه، وحمله من قال: (أَقْوَال) على أصله"(٢).

وقد عد الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب الحمل لونًا من تخريج وتوجيه الأحكام؛ فهو وسيلة لرد الشوارد وإلحاقها بالنماذج الأصول(٣).

<u>وقد تعددت صور الحمل في كتب النحاة، ومنها ما يلي:</u>

١-حمل الفروع على الأصول، ومنه إعلال الجمع وتصحيحه حملًاعلى المفرد، كقولهم: (قِيَم) في جمع(قِيمَة). وقد يُحمل الأصل على الفرع، وقد أفرد ابن

(١) أمالي ابن الشجري ٣٦٨/٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ١٧١/٢.

(٣) ضوابط الفكر النحوي ٢٧٤/٢.

جني له بابًا، وذكر من صوره أنه لا يُضاف اسم الفاعل إلى فاعله الظاهر؛ لأنه لا يُضاف إليه مضمرًا، فكذلك مظهرًا، ومنه -أيضًا- إعراب بعض الآحاد بالحروف حملًا على التثنية والجمع(١).

٢-حمل لفظ على آخر؛ لمشابهته له فيأخذ حكمه. ومنه ما ذكره ابن جني في النسب إلى علباء: علباويّ، حيث يقول: " فأبدلوا هذه الهمزة- وإن لم تكن للتأنيث- لكنها لما شابهت همزة (حَمْرَاء) وبابها بالزيادة؛ حملوا عليها همزة (عَلْبَاء)"(٢). فالحمل هنا أدى إلى إلحاق باب بباب.

٣-حمل الشيء على نقيضه، يقول ابن الشجري: " والعرب يحملون الشيء على نقيضه، كما يحملونه على نظيره، كما حملوا (كَمْ) على (رُبَّ) في الخبر، فبنوها من حيث ناقضتها، فكانت للتكثير، و(رُبَّ) للتقليل"(٣).

٤-الحمل على ما ظهر في الاستعمال تنبيهًا على أصل مهجور- وهو موضوع الدراسة-والمقصود به حمل ما خفي من علة حركة إعرابية، أو بناء، أو لزوم صيغة بعينها، أو حكم نحوي، أو عامل في معمول على ما ظهر فيما يشبهه من الأساليب المسموعة عن العرب. وهو ما قال عنه ابن الخشاب:" المجهولات تُرد إلى الأصل، وتحمل – أي تُفسر وتخرج- عليها"(٤).

<u>وقد وضع العلماء ضوابط للحمل</u>، كما وضعوا ضوابط للمسموع الذي يُعتد به في التنبيه على الأصل، منها ما يلي:

١-أن يكون المسموع المحمول عليه من ثقة مأنوس بلغته، وقوة طبيعته(٥).

---

(١) الخصائص٢/٣٥٧، و ١/٣١٠.

(٢) الخصائص ١/٢١٥.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٥٢٨، والكليات ص ٣٨٠.

(٤) المرتجل ص٢٥، وضوابط الفكر النحوي ٢/٢٧٩.

(٥) الخصائص ٣/٦٨.

٢-الحمل على ما له نظير أولى. يقول الرضي:" الحمل على ما وجد له مثال واحد أولى من الحمل على ما لا يوجد له مثال البتة"(١).

٣-الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل، وإن كان الأقل أقوى قياسًا(٢).

٤-لا يسوغ أن يُحمل المستفيض الشائع على الفذ النادر، قاله ابن الشجري(٣).

٥-حمل الشيء على الشيء في بعض الأحكام لا يوجب خروجه عن أصله(٤).

٦-المجهولات تُرد إلى الأصل، وتحمل – أي تُفسر وتخرج- عليها، قاله ابن الخشاب(٥).

والذي يعنينا هنا من أنواع الحمل هو حمل المطرد الفصيح الشائع الوارد عن العرب على بعض الشوارد التي نطق بها العرب توصُّلًا إلى أصل الوضع. وأكثر هذه الضوابط تفسيرًا للحمل المنوط بالدراسة هو الضابط الأخير؛ فهو يفسر العلاقات بين التراكيب اللغوية، ورد ما استغلق منها إلى ما يشبهه من التراكيب المسموعة عن العرب، مما يمكِّن النحاة من تفسير القواعد التي وضعوها، والتعليل لصحّتها.

فقد جاء التصريح ببعض الألفاظ في استعمال العرب، ووصف النحاة هذا التصريح في بعض الأحيان بالندور أو الشذوذ، إلا أنهم عدُّوا تلك الشوارد التي نطق بها العرب جاءت تنبيهًا على أصل متروك، أو دلالة على أن الموضع لهذا

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٦٤٣/٢.

(٢) الخصائص ٢٦٢/٢، وأسرار العربية ص٢٧٨.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢.

(٤) أمالي ابن الشجري ٣٨٨/٢.

(٥) المرتجل ص٢٥، وضوابط الفكر النحوي ٢٧٩/٢.

اللفظ المحذوف، أو دلالة على صحة تقدير هذا اللفظ في هذا الموضع، أوعلى أن العمل لهذا اللفظ المقدر، أو إلحاق باب بباب. وقد اختلفت طرائق النحاة في التعبير عن هذه الظاهرة، ومن صيغهم في الاستدلال بما ظهر منبهًا على الأصل قولهم :(وقد جاء مصرحًا به- بدليل ظهوره-وقد ثبت في قول الشاعر- بدليل التصريح به-وقد جاء على الأصل- ويؤيده أنهم ربما نطقوا به).

كما نجدهم يردون المذهب المخالف بقولهم: ويحتاج إلى سماع. وهذا يعكس مدى وقوفهم عند المسموع، واعتدادهم به، على الرغم من وسمهم إياه في بعض الأحيان بأنه غاية في الندور.

وقد استخدم النحاة هذه الشواهد كوسيلة للتوصل إلى عدة أهداف، منها:

١-إثبات صحة التقدير، ومنه استدلال بعض النحاة على صحة تقدير مبتدأ محذوف في جملة الحال المصدرة بفعل مضارع مثبت مسبوق ب(واو) بظهوره في الاستعمال، يقول ابن الأثير: "فالمثبت لا يكون معه الواو، تقول: (جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَك)، فأما قولهم: (قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ)، فعلى إضمار المبتدأ، أي: وأنا أصك عينه؛ بدليل ظهورها في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يستَغفِرُونَ}[(١)]..."[(٢)].

٢-إلحاق باب بآخر، ومنه إلحاقهم باب (كَادَ، وأخواتها) بباب (كَانَ)، فقد استدلوا بما نطق به العرب-وإن كان قليلًا نادرًا- من مجيء خبر (عَسَى) اسمًا صريحًا منصوبًا، ومنه المثل السائر: (عَسَى الغُوَيِّرُ أبؤسًا)[(٣)]. على أن الأصل في خبر (كَادَ) أن يأتي اسمًا منصوبًا مفردًا، وعليه فباب (كَادَ) وأخواتها ملحق بباب

(١) الأنفال آية ٣٣.

(٢) البديع ١٩٧/١.

(٣) مثل سائر من أمثال العرب وأصله :"أن قومًا أخذتهم السماء، ففزعوا إلى جبل فيه غار، فقالوا: ندخل هذا الغار، فقال أحدهم: عسى أن يكون فى الغار بأس، فدخلوا وأقام الواحد، فانهار عليهم الجبل، وجاء الرجل فحدث الحي، فقالوا: هذا كان أبؤسًا، لا بأسًا واحدًا" المستقصى في أمثال العرب ١٦١/٢.

(كَانَ). يقول ابن جني: "هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ.... .وقد جاء عنهم شيء من الأول ....ومنه المثل السائر: عَسَى الغُوَيِّرُ أبؤسًا"(١).

كما عبر الزمخشري عن هذه الشاردة التي وردت في كلام العرب بقوله:" وانتصاب (أبؤسًا) على أنه خبر (عَسَى) جاء على أصل التقدير"(٢).

فورود خبر (عَسَى) اسمًا عن العرب هو دليل النحاة على أنه الأصل، لكنه أصل مرفوض، يقول ابن جني متحدثًا عن هذه الأصول المرفوضة، أو القليلة الاستعمال:" ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه وإطراحه، إلا أن يشذ القليل منه، فيخرج على أصله ودليلًا على أولية حاله"(٣). كما أشار ابن مالك إلى أن ظهور هذا الأصل المتروك في الاستعمال هو من عادة العرب- وإن كان الاستعمال قد استمر بخلافه- فهو للتنبيه على ذلك الأصل؛ لئلا يُجهل(٤).

وقد وظف النحاة ظهور هذا الأصل في استعمال العرب في إلحاق باب (كَادَ) بباب (كَانَ).

٣-التفسير والتعليل للحكم النحوي، ومنه استدلال النحاة بأن (حقًّا) في نحو: (أحقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ) منصوبة على تضمين معنى(في) بتصريحهم بها في قول الشاعر(٥):

---

(١) الخصائص ٩٩/١.

(٢) المستقصى في أمثال العرب ١٦١/٢.

(٣) الخصائص ٢٦٣/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١.

(٥) البيت من الطويل منسوب في الحماسة البصرية إلى فائد بن المنذر القشيري١٢٣٥/٢، ونسبه العيني إلى عائذ بن المنذر القشيري في المقاصد النحوية١٠٦٥/٣، ونسبه الشيخ خالد في التصريح إلى فائد -بالفاء- ابن المنذر القشيري٥١٧/١، ونسبه السيوطي إلى عابد بن المنذر العسيري في شرح شواهد المغني /١٧٢، وأظن أن هذا الاختلاف الواقع في الاسم بسبب التحريف. والبيت بنصه في ديوان مجنون ليلى ص١٠٠.

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَم بِكِ هَائِمٌ ... وَأَنَّكِ لَا خَلٌّ لَدَيَّ وَلَا خَمْرُ

يقول السيوطي: " (أحقا) نصب على الظرفية عند سيبويه والجمهور، وهو ظرف مجازى. والأصل في حق هذا الأمر: أي هذا الأمر معدود من الحق وثابت فيه. ويؤيده أنهم ربما نطقوا ب(في) داخلة عليه"(١).

ومنها تعليل النحاة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة مفردة على الفتح بتضمنه معنى (مِنْ)؛ مستدلين بظهورها في الاستعمال (٢).

يقول الإمام الرضي مشيرًا إلى أن تلك الأساليب الواردة عن العرب- وإن قلَّت- ففيها تعليل وتفسيرلبعض الأحكام: " قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت علته في الأقل"(٣).

٤-التنبيه على أصل الوضع: ومنه استدلال النحاة على أن التاء مرادة مقدرة في نحو: (كتف، عين، وشمس، وفخذ، وقدم، وكبد) بظهورها في التصغير، فيُقال: كُتَيْفَة(٤).

٥-الاستدلال على العامل، ومنه ما ذهب إليه النحاة من أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وأن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، مستدلين بإظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه، قال الله تعالى: { قَالَ ٱلمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱستَكبَرُوا۟ مِن قَومِهِ لِلَّذِينَ ٱستُضعِفُوا۟ لِمَن ءَامَنَ مِنهُم}(٥).

(١) شرح شواهد المغني ١/١٧١.
(٢) أوضح المسالك ٢/٧.
(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٨١٠.
(٤) المقاصد الشافية ٦/٣٤٩.:
(٥) الأعراف آية٧٥.

وقد اتبع النحاة عددًا من الوسائل التي أثبتوا من خلالها الأصل المعدول عنه، ومنها:

١-مجيء هذا الأصل في الشعر، فكثيرًا ما يرد في كتب النحاة مقولة: (وقد جاء على الأصل في الشعر)[١]، فقد استدل الخليل على أن أصل (هذا): هذاي، بمجيئه على الأصل في قول الشاعر[٢]:

هَذَاؤُهُ الدِّفْتَرُ خَيْرُ دَفْتَرِ ... فِي كَفِّ قِرْمٍ مَاجِدٍ مُصَوِّرِ

يقول أبو البقاء العكبري: " واعلم أن معظم ما يجوز في ضرورة الشعر يرجع إلى أصل قد رُجِّح عليه أصل آخر، فالشاعر يحاول ذلك الأصل المتروك عند الضرورة"[٣].

ومنه مجيء الجر ب(لَعَلَّ) في الشعر. يقول المرادي: " ولذلك قال الجزولي: وقد جروا ب(لَعَلَّ) مَنْبَهَةً على ذلك الأصل. وروى الجر بها عن العرب أبو زيد، والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة"[٤].

ومنه ما نص عليه النحاة من أن العرب لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) بالخبر، فإن ورد خبر لمبتدأ بعد (لولا) كان شذوذًا، أو ضرورة، وهو مَنْبَهَةً على الأصل[٥].

٢-الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها[٦]. فقد استدل النحاة على أن الظرف متضمن معنى (في)، وأن الحرف مقدر معه ومراد بأنه يلزم من أضمر الظرف مقصودًا به معنى الظرفية أن يقرنه ب(في)، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها،

---

(١) المقتضب ١١٣/١، والبديع ٤٨٥/١.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في الجمل في النحو ص٢٨٣، وارتشاف الضرب ٩٧٤/٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٩٧/٢.

(٤) يُنظر: المقدمة الجزولية ص١٢٠، والجنى الداني ص٥٨٣.

(٥) التذييل والتكميل ٢٨٢/٣.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٢.

فيُقال في صمت اليوم: اليوم صمت فيه، فإذا قيل: صمته، تبين أنه لم يقصد الظرفية، وإنما جعله مفعولًا به توسعًا[١].

٣-التصغير والنسب والتكسير والتثنية صيغ ترد الألفاظ إلى أصولها [٢].

يقول ابن السراج: "والتثنية ترد فيها الأشياء إلى أصولها"[٣].

فقد اتفق النحاة على أن لفظي (يد، ودم) معربان؛ لأنهما ثلاثيان وضعًا، مستدلين بظهور الحرف المحذوف في استعمالات العرب المختلفة للكلمتين[٤].

كما لحقت علامة التأنيث للاسم الخالي منها عند تصغيره مَنْبَهَةً على الأصل، يقول الصائغ: "لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها" [٥].ومنه قول الشاعر[٦]:

وَقَد عَلَوتُ قتودَ الرَّحْلِ يُسعِفُني... يَوْمٌ قُدَيْدِيمةُ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

والشاهد فيه: إلحاق تاء التأنيث بتصغير (قُدَّام) على طريق الشذوذ؛ لأن ما كان من أسماء المؤنث على أربعة أحرف، لا تلحقه علامة التأنيث؛ لأن الحرف الرابع يقوم مقامها؛ وإنما جاء مَنْبَهَةً على الأصل[٧].

موقف النحاة من التعليل بالحمل على ما جاء مَنْبَهَةً على الأصل :

ورد حمل الكلام الذي جاء خارجًا عن الشائع في الاستعمال على أنه جاء مُنَبِّهًا على الأصل في كتاب سيبويه، فقد أشار في أكثر من موضع من كتابه إلى أن

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٣/١، وتمهيد القواعد ٢٠٣٠/٤.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٦٠١/٢.

(٣) الأصول ٤١٩/٢.

(٤) تحر ير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٠٨/١.

(٥) اللمحة في شرح الملحة٦٥٧/٢.

(٦) البيت من البسيط لعلقمة بن عبدة التميمي في ديوانه ص٥٩، وعجزه في الديوان: (يَوْمٌ تَجيءُ بِهِ الجَوْزَاءُ مَسْمُومُ)، ونُسب إليه في المفضليات ص٤٠٣.

ــ وهو بهذه الرواية في التكملة ص٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٧/٣، وفي إيضاح شواهد الإيضاح ٥١٨/١.

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح ٥١٨/١.

العرب قد تصحح اللفظ الذي من حقه الإعلال ليكون مُنبهًا على الأصل الذي أُعِلَّ. ومن ذلك حديثه عن ترك إعلال نحو: القَوَد، والخَوَنَة، والجَوَرَة(١).

كما فسر ابن جني خروج بعض الأساليب عن الفصيح الشائع في الاستعمال بقوله: "ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه وإطراحه، إلا أن يشذ القليل منه، فيخرج على أصله مَنْبَهَةً ودليلًا على أولية حاله"(٢).

فهو يُشير إلى أن الأسلوب قد يشذ عن الشائع، إلا أنه جاء على القياس، ولكنه أصل مهجور، لا لعلة إلا لأن فيه شيئًا من الثقل، مما أدى إلى جعل غيره أكثر شيوعًا، وفصاحة، إلا أنه قد شذ عن هذا الفصيح الأكثر استعمالًا؛ وذلك للتنبيه على أصل الوضع.

أما ابن الشجري فقد ذهب إلى أن (لدن) ملازمة للإضافة إلى المفرد، ورد ما استدل به المذهب المخالف من أنها أُضيفت إلى جملة في قول الشاعر(٣):

وإنَّ لُكيزًا لم يَكُن رَبَّ غُدوَةٍ ...*لَدُن* صرحت *حُجَّاجُهُم* فتفرَّقوا

بأنه على تقدير محذوف صُرِّح به في استخدام العرب، حيث يقول:" فحذف

---

(١) الكتاب ٣٥٨/٤.

(٢) الخصائص ٢٦٣/١.

(٣) البيت من الطويل، ونُسب إلى الممزق العبدي في المفضليات ص٣٠١، ونسبه الفارسي والخوارزمي لبعض عبد القيس في الحجة للقراء السبعة ١٢٨/٥، والتخمير ٢٨١/٢. ويقصدون به الممزق العبدي فهو من قبيلة عبد القيس، والبيت منسوب له في كتاب شعراء عبد القيس وشعرهم في العصر الجاهلي ص٣٤٥.

ـــ وقد اختلفت روايته ففي الحجة لأبي علي الفارسي (١٥٦/٤): وإنَّ لُكيزًا لم يَكُن رَبَّ علة، كما روي في الحجة(١٢٨/٥): (عكة) بدل(علة)، وفي المفضليات(ص٣٠١)، والبديع(١٦٥/١): وإنَّ لُكيزًا لم يَكُن رَبَّ عكة .

(أَنْ)، ويُقوي ذلك ثبات في قول الأعشى: أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي[١]:...."[٢].

فقد تأوَّل ابن الشجري البيت الذي استشهد به من يرى من النحاة أن (لدن) تُضاف إلى الجمل بأنه على تقدير(أنْ) محذوفة مستدلًا بما ورد في الشعر من ظهور (أن) بعد (لدن)، وعدَّ ما نُقل عن الأعشى ردًّا إلى الأصل.

كما فسر به ابن الخشاب مجيء خبر عسى اسمًا مفردًا، حيث يقول:" وقد جاء على جهة الشذوذ والندور، والتنبيه على الأصل خبرها مصدرًا مصرحًا به، وذلك في قولهم في المثل: «*عَسَى الغُوَيْر أبؤسًا*» [٣].. ."[٤].

وكذلك خرج به ابن الأثيرالجمل التي ظاهرها مجيء جملة الحال مقترنة ب(الواو) مصدرة بفعل مضارع مثبت، حيث يقول: " فالمثبت لا يكون معه الواو، تقول: (جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ)، فأما قولهم: (قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَه)، فعلى إضمار المبتدأ، أي: وأنا أصك عينه؛ بدليل ظهورها في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَستَغفِرُونَ}[٥].. ."[٦].

وقد علق به ابن يعيش-أيضًا- على قول العرب: (إِنَّكُم لَتَنْظُرونَ في نُحُوٍّ كَثِيرَة)، حيث يقول: "فأما الجمع، نحو: (حُقِيّ، وعُصِيّ) فلا يجوز فيه إلا

(١) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص٢١٥، وروايته في الديوان: (أَرَانِيَ لَدُنْ أَنْ غابَ قَوْمِي كأنّمَا... يراني فيكُم طالِبُ الضَّيمِ أرنبَا)، ونسب إليه في الحجة لأبي علي الفارسي ١٥٦/٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٠، و بلا نسبة في التذييل والتكميل ٧٣/٨.

(٢) أمالي ابن الشجري٣٤٠/١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المرتجل في شرح الجمل ص١٢٩.

(٥) الأنفال آية ٣٣.

(٦) البديع ١٩٧/١.

القلب....، فالنُحُوّ: جمع نحو....، والبُهُوّ: جمع بهو....، وأُبُوّ جمع أب، وأُخُوّ جمع أخ، وذلك كله شاذ، كأنه خرج مُنَبِّهًا على الأصل كـ (القَوَد)، و(الحَوَكَة)"[١].

وقد علل به ابن هشام–أيضًا– نصب (حقًّا) على تضمين معنى (في)، في نحو: (أحقًّا أنَّكَ ذَاهِبٌ)، معللًا بقوله:"وقد نطقوا بذلك، قال الشاعر[٢]: *أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَم بِكِ هَائِمٌ* " [٣].

ومن النصوص السابقة تتضح ماهية توظيف النحاة لما ورد –نادرًا– عن العرب، وفيه ردٌّ إلى الأصل، فإمام النحاة وابن يعيش وظَّفا هذه الشوارد في معرفة الأصل الذي أُعل، وكذلك ابن جني قد فسرها ووظفها في الاستدلال على أصل الوضع.

أما ابن الشجري وابن الأثير فقد علَّلا بها صحة التقدير الذي تأول به الشاهد الذي احتج به المذهب المخالف لمذهبه. وابن الخشاب استعان بالبيت الذي صُرِّح فيه بخبر (عسى) مفردًا في إلحاق باب (كَادَ) وأخواتها، بباب (كان) وأخواتها.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩٧/٥.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أوضح المسالك ٢٠٥/٢.

المبحث الثاني

الاستدلال بما ظهر مَنْبَهَةً على الأصل في كتب النحاة

حمل النحاة ما جُهل علته –من بناء، أو إعراب، أو حركة إعرابية، أو منع صرف – على ما نطق به العرب، وذلك محاولة لربط الأساليب العربية بعضها ببعض، وإلحاق كل أسلوب أو باب بما يشابهه في التركيب، ويُعد الحمل لونًا من ألوان التعليل والتخريج والتفسير للحكم والقاعدة النحوية، ومن صور الحمل على ما جاء مُنبِّهًا على الأصل في كتب النحاة ما يأتي:

١-<u>القول في إعراب (يد، ودمٍ):</u>

يُبنى الاسم لكونه يُشبه الحرف إما في الوضع، نحو: (نَا) من: جئتنا؛ حيث وضع الاسم على حرفين فأشبه الحرف، وإما في المعنى بأن يتضمن معنى من معاني الحروف، نحو: متى، وهنا(١). وقد اتفق النحاة على أن لفظي (يَد، ودَم) معربان؛ لأنهما ثلاثيان وضعًا، مستدلين بظهور الحرف المحذوف في استعمالات العرب المختلفة للكلمتين(٢).

يقول ابن الوردي:" فيبنى الاسم لكونه يشبه الحرف إما في الوضع گ (التاء، ونا) الاسمين من: جئتنا، مما وضع على حرف أو حرفين. ولا ترد علينا: يد ودم؛ إذ الأصل: يدي ودمي؛ بدليل قوله في التثنية(٣):

ولَوْ أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحنَا ... *جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ* "(٤).

---

(١)تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٠٨/١.

(٢) تحر ير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٠٨/١، والمقاصد الشافية ٧٥/١.

(٣) البيت من الوافر للمثقب العبدي في ديوانه ص٢٨٣، وفي أمالي الشجري المجلس الثامن والسبعون ١٢٦/٣، والحماسة البصرية١٤٠/١، ونسبه الرضي لعلي بن بدال السلمي في شرح الشافية ١١٣/٤.

(٤) تحرير الخصاصة ١٠٨/١.

وللنحاة في هذا البيت شاهدان:

الأول: مجيء (*الدَّمَيَان*) على الأصل برد الساقط، وحمله النحاة على القلة والشذوذ، وجاء تنبيهًا على أصل الوضع(١).

يقول المبرد معلقًا على الضرورة الواقعة في هذا البيت:" ومما يدلك على أنه (فَعَل)، أن الشاعر لما اضطر فأخرجه على أصله، ورد ما ذهب منه، جاء به متحركًا"(٢).

الثاني: استدلوا بمجيء (*الدَّمَيَان*) بالياء في قول الشاعر-وإن كان قليلًا ونادرًا- على أن المحذوف منه (ياء)(٣).

ففي الضرورة الشعرية هنا ردٌ إلى الأصل، وقد وظّف النحاة تلك الضرورة فبنوا عليها حكمهم بأن الكلمة معربة. ومن الغريب أن النحاة أعربوا تلك الألفاظ مراعاة لأصلها، كما راعوا الأصل في التصغير والنسب، وعدُّوا مراعاة الأصل في التثنية شذوذًا(٤).

يقول ابن يعيش: "فإنك تقول في التثنية: (يدان، ودمان)، فلا ترد الذاهب؛ لأنك لا ترده في الإضافة، فأما قول الشاعر[من الكامل](٥):

يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِندَ مُحَلِّم قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٥/٣.

(٢) المقتضب ٢٣١/١.

(٣) اللمحة في شرح الملحة ٦٦٤/٢.

(٤) حاشية الصبان ٧٨/١.

(٥) البيت من الكامل، لم أعثر على نسبته لشاعر، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢٣١/٢ وعجزه: (قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتَقْهَرَا)، والمفصل ص٢٣١، والبديع في علم العربية ٨٣/٢، والتخمير ٣٢٦/٢، شرح الشافية للرضي ٦٥/٢.

ويروى: محرق. والشاهد فيه قوله: (*يَدَيَان*) برد الساقط،..... وحمله أصحابنا على القلة والشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة. والذي أراه أن بعض العرب يقول في (اليد): يدي، في الأحوال كلها يجعله مقصورًا"(١).

وقد علل الصبان ترك مراعاة الأصل في التثنية بقصد التخفيف؛ لأن استعمال تثنية (يد، ودم) أكثر من استعمال تصغيرهما(٢).

أمَّا في النسب فقد أجازوا الرد وعدمه في هذين اللفظين؛ لأنه لم يثبت رده في موضع، يقول الرضي: "فإن لم يثبت رد اللام في موضع فأنت في النسب مخير بين الرد وتركه، نحو :.....دمي، دموي ..... ولا اعتبار بقوله: (*يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِندَ مُحَلِّمٍ*)(٣)؛ لشذوذهما"(٤).

والنقص لازم في هذين اللفظين، حتى صارتا كالثنائي وضعًا، مما جعل ابن جني والشاطبي يعترضان على من اعتل لبناء الاسم بوضعه على حرفين، فشابه ما جاء من الحروف على حرفين. فيرى ابن جني أن هذه العلة غير متعدية؛ حيث يقول: " وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين، نحو: يد، وأخ، وأب، ودم، وفم، وحر، وهن، ونحو ذلك"(٥).

فهو يرى أن هذه الكلمات لما لزمها النقص أشبهت الحرف، وإن كان أصلها الثلاثة، فقد كان يجب على هذا أن يبني ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة، وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثيًا، كما لم يمنع من بناء (زيد) في النداء كونه في الأصل معربًا(٦).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٠٥.

(٢) حاشية الصبان ١/٧٨.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٦٥.

(٥) الخصائص ١/١٧٠، ١٧١.

(٦) الخصائص ١/١٧٠.

لذلك ذهب بعض النحويين إلى أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضي البناء إلا إذا كان الثاني حرف لين كالضمير (نا)، ويعتل لبناء نحو: (كَمْ، ومَنْ) ونحوهما بغير الشبه الوضعي(١).

بل نجد الشاطبي يرد على الاعتراض بنحو: " أنَّ (يدًا، ودمًا) ونحوهما لاماتها مقدرة؛ بدليل ظهورها في التصغير والتكسير، فليست بثنائية في الأصل فلذلك أعربت"(٢) بأن تقدير حرف ثالث محذوف في: (يد، ودم) تقدير حكمي، اضطرّ إليه عند الاحتياج إلى الحرف الثالث لإقامة بنية التصغير والتكسير(٣).

ولابن جني رأي في دلالة قولهم: (أَيْدٍ، ويَدَيْت)، و(دِمَاء، ودَمَيْت) على المحذوف حريٌّ بالتأمل، فهو يرى أن المحذوف من الفعل (خذ) ثابت في تصريف الفعل، فدل ذلك على محذوفه؛ معلِّلًا بأن أمثلة الفعل وإن اختلفت في أزمنتها وصيغها فإنها تجري مجرى المثال الواحد، فإذا حُذف من بعضها شيء عوض منه في مثال آخر، وليس كذلك في جمع الأسماء وتصغيرها، فليس كل واحد منها جاريًا مجرى صاحبه، بحيث إذا حُذف من بعضها شيء، ثم وجد المحذوف في صاحبه كأنه فيه(٤).

فهو يرى أن نحو: (يَدٌ، ودَم، وأَخٌ) ليست بأفعال ولا من مشتقاتها، حتى يكون رجوع المحذوف في بعض استعمالاتها دليلًا على المحذوف منها. فهي كما يقول الدكتور/محمد على النجار في تحقيقه للخصائص:" إنَّها أسماء صيغت لمعانيها ابتداءً، ولم تؤخذ كما تؤخذ أسماء الآلة"(٥).

---

(١) المقاصد الشافية ١/٧٥.

(٢) المقاصد الشافية ١/٧٥.

(٣) المقاصد الشافية ١/٧٥.

(٤) الخصائص ٢/٤١.

(٥) الخصائص ٢/٤١، الحاشية رقم (٥).

وقريب من هذا القول، ما ذهب إليه سيبويه في قول العرب: (يا فُل أَقْبِلْ):" فإنهم لم يجعلوه اسمًا حذفوا منه شيئًا يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة (دَم)"[١]. وكذلك قول الإمام الرضي:" إن الرد إلى المثنى والمجموع إحالة على جهالة"[٢].

تعقيب: وظف النحاة ظهور حرف ثالث محذوف ل(يد، ودم) في تثنيتهما في ضرورة الشعر في الاستدلال على أمرين:

الأول: أن لفظي (يَد، ودَم) معربان؛ لأنهما ثلاثيان وضعًا، مستدلين بظهور الحرف المحذوف في استعمالات العرب.

الثاني: استدلوا بمجيء (الدميان) بالياء في قول الشاعر-وإن كان قليلًا ونادرًا- على أن المحذوف منه (ياء).

وأرى أن العرب لم يردوا المحذوف في تثنية (يد، ودم) فقالوا: يدان، ودمان، وذلك حملًا على عدم رده في الإضافة، وحملوا ما ورد عن العرب من رد المحذوف على القلة والشذوذ[٣]. وكذلك في النسب أجازوا الرد وعدمه في هذين اللفظين لأنه لم يثبت رده في موضع. وقد يكون جواز الرد وعدمه في النسب؛ لأن النسبة يُزاد لها في موضع اللام مالم يكن في الأصل، كما في (كميَّة)[٤].

فالذي أميل إلى قبوله أن ظهور الحرف في بعض استعمالات الكلمة هنا لا يُعدُّ دليلًا قويًّاعلى أنه محذوف من الكلمة، خاصة أنه لم يظهر في أغلب استعمالات الكلمة، كما أن النحاة قد حملوا الظهور على الشذوذ. ولكن كون (يد، ودم) معربتين في استعمال العرب، أقوى في الدلالة على أن هناك حرفًا محذوفًا، ولكنه أُهمل حتى صارت الكلمة كأنها وضعت على حرفين، وعليه فيمكن الاستدلال بورود الكلمة معربة عن العرب على كون الحرف الذي ورد شذوذًا في بعض استعمالات الكلمة هو لام الكلمة.

---

(١) الكتاب٢/٢٤٨.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢/٦٥.

(٣) البديع ٢/٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٠٥.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/٦٣.

٢-<u>علامة تأنيث المؤنث المعنوي:</u>

المؤنث ينقسم إلى لفظي ومعنوي(تقديري)، فبعض الكلمات يُعرف تأنيثها بظهور علامة التأنيث في بعض الاستعمالات الواردة عن العرب، فقد لحقت علامة التأنيث الاسم الخالي منها عند تصغيره مَنْبَهَةً على الأصل، يقول الصائغ: "لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها" (١).ومنه قول الشاعر(٢):

وَقَد عَلَوتُ قتودَ الرَّحْلِ يُسعِفُني... يَوْمٌ قُدَيْديمةُ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

والشاهد فيه: إلحاق تاء التأنيث بتصغير (قُدَّام) على طريق الشذوذ؛ لأن ما كان من أسماء المؤنث على أربعة أحرف، لا تلحقه علامة التأنيث؛ لأن الحرف الرابع يقوم مقامها؛ وإنما جاء مَنْبَهَةً على الأصل(٣).

يقول أبو علي القيسي مُعلِّقًا على الضرورة في البيت:" **وإنما جاء مَنْبَهَةً على الأصل، كما جاء (القَوَد) مَنْبَهَةً على الأصل، ليعلم أن أصل (دَار)، و(بَاب) الحركة**"(٤).

كما يقول ابن يعيش مستدلًا بظهور (التاء) في التصغير على كون الكلمة مؤنثة: "(نعل)، و(قدر) ونحوهما من مثل: (شمس)، و(فرس)، و(هند)، و(جمل) علامة التأنيث فيها مقدرة، يدل على ذلك ظهورها في التصغير، نحو: (نُعَيْلَة)، و(قُدَيْرَة)"(٥).

وقد ترتب على عدم تقدير التاء في نحو (حائض) مما ليس من قبيل المؤنث المعنوي من نحو: (نعل)، و(سوق) و(دار) اللاتى التاء مرادة فيها، أنه لو سُمِّي

(١) اللمحة في شرح الملحة٦٥٧/٢.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ٥١٨/١.
(٤) إيضاح شواهد الإيضاح ٥١٨/١.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨/٣.

رجلٌ بـــ(حائض) أو (طاهر)، كان مصروفًا. ولو كان مؤنثًا، لم ينصرف كما لـــو سُمِّي بـــ (سعاد)[١].

فالمؤنث بالتاء على وجهين: ما ظهرت فيه التاء، وهو الأصل، وما لم تظهر فيه التاء، وهي حقيقة بأن تظهر، وأجرت عليه العرب أحكام المؤنث، فتُقدر (التاء) في ذلك الاسم المؤنث؛ لأن دخولها فيه هو الأصل[٢].

تعقيب: وظف النحاة ظهور التاء في التصغير في استعمال العرب في عـــدة أحكام:

الأول: الاستدلال على أن الكلمة مؤنثة، فظهور (التاء) في تصـــغير نحـــو: (كَتِف– كُتَيْفَة) قرينة قوية للدلالة على تأنيثها.

الثاني: أنه لا يُقدر من علامات التأنيث غير (التاء)، فهي أظهر في الدلالـــة على التأنيث من الألف؛ لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف الألف فإنها تلتـــبس بـــألف الإلحاق، وألف التكثير[٣]. يقول أبو الفداء في تعريف التأنيث المعنـــوي: " ويقـــال له: التقديري أيضًا، وهو ما يكون علامة التأنيث فيه مقدرة، ولا يقدر غير التـــاء؛ بدليل ظهورها في الاسم الثلاثي عند التصغير، نحو: عُيَيْنَة، وأُذَيْنَة، وأُرَيْضَة"[٤].

الثالث: منع الكلمة من الصرف. فقد ترتب على تقدير (التاء) وإرادتها أنهـــم منعوا صرف نحو: عناق، وعقاب كما يمنعون صرف ما فيه (التاء)، فهي مقـــدرة الظهور كالثلاثي[٥].

والذي أميل إلى قبوله أن ظهور (التاء) في تصغير اللفظ دليل قـــوي علـــى أن الكلمة مؤنثة، فلا يمنع مانع من ظهور (التـــاء) إلا الاســـتعمال، وقـــد ترجـــع

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٧٣.

(٢) المقاصد الشافية ٦/٣٤٩.

(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤/١٤٥.

(٤) الكناش في فني النحو والصرف ١/٣٠٧.

(٥) المقاصد الشافية ٦/٣٥٠.

إذا استعملت الكلمة استعمالًا آخر[١]؛ إذ لا حاجة لزيادتها في التصغير إلا إذا قُصد الدلالة على معنى خاص، و(التاء) من أقوى علامات التأنيث دلالة على معناه.

٣-ألف الإلحاق الممدودة لا تمنع الاسم من الصرف:

ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث في أنها زائدة ليست مبدلة، أما ألف الإلحاق الممدودة فإنها مبدلة من غيرها، وقد خصوا الياء بجعلها أصلًا لها، واستدلوا على ذلك بظهورها في استعمال العرب، فهم لما ألحقوا الهاء بنحو: (دِرْحَاء) أظهروا (الياء) فقالوا: دِرْحَايَة ، ودعكاية[٢] .

يقول ابن عقيل:" **وأما ألف الإلحاق الممدودة كـ(عَلْبَاء)، فلا تشبه ألف التأنيث؛ لأن الهمزة بدل من حرف لا يمنع- وهو الياء- بدليل ظهورها في (دِرْحَايَة)**"[٣] .

كما يقول أبو حيان:" والهمزة في (دِرْحَاء) بدل من حرف علة؛ لتطرفه ووقوعه بعد ألف زائدة، بدليل أنهم قالوا لما ألحقوه (تاء) التأنيث، وبنوا الكلمة عليها: دِرْحَايَة؛ لكونها إذ ذاك ليست بطرف، فدل ذلك على أن همزة (دِرْحَاء) منقلبة عن ياء"[٤].

وقد حمل أبو حيان على ظهور (الياء) في: درحاية الحكم بأنه ينبغي أن تجعل الهمزة في نحو: (عَلْبَاء) بدلًا من (ياء)؛ لأن الإلحاق قد استقر بالياء؛ مستدلًا بظهورها في (دِرْحَايَة)، ولم يستقر في استعمال العرب الإلحاق بالهمزة[٥].

تعقيب: وظف النحاة ظهور الياء في (دِرْحَايَة) في استعمال العرب في الاستدلال على أمرين:

---

(١) المقاصد الشافية ٣٤٩/٦.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٧/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٨٥/٣.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١٦/٣.

(٤) التذييل والتكميل ٢٦/٢.

(٥) التذييل والتكميل ٢٦/٢.

الأول: أنَّ ألف الإلحاق الممدودة لا تمنع الصرف؛ لأنها مبدلة من حرف لا يمنع، فبعدت عن شبه ألف التانيث الممدودة .

الثاني: خصُّوا (الياء) بجعلها أصلًا للهمزة في نحو (عَلْبَاء)؛ لأن الإلحاق قد استقر بالياء؛ مستدلين بظهورها في (دِرْحَايَة).

وأرى أن هذا الحمل يحتاج إلى مزيد من السماع ليُبنى عليه، فحمل (عَلْبَاء) ونحوه، وكل ما ورد مما فيه همزة للإلحاق متطرفة على (دِرْحَاء) وحدها في كون الهمزة منقلبة عن (ياء)؛ لظهورها في (دِرْحَايَة) فيه شيء من المبالغة في التوسع في الحكم.

٤-العامل في الفعل المضارع بعد(كي):

اختلف النحاة في ناصب الفعل المضارع بعد (كي)، ولهم فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أن (كَيْ) بمنزلة (حَتّى)، فينصب الفعل بعدهما ب(أن) مضمرة؛ وقد استدلوا بأمرين:

١-ظهور (أن) بعد (كي) في الشعر، يقول السيرافي: " **إذا قلت:** (أتيتك كي تكرمني)، **والمعنى: كي أن تكرمني؛ والدليل على ذلك قول** جميل في **إحدى الروايتين**[(١)]:

فَقَالَتْ أُكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وتُخْدَعَا"[(٢)]

والشاهد في البيت في قوله: (كَيْمَا أَنْ)، حيث ظهرت (أن) بعد (كي) ضرورة[(٣)]. يقول ابن الناظم: "**ويدلك على إضمار (أن) بعد (كي) ظهورها في الضرورة**"[(٤)].

---

(١) البيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص٧٤، وشرح الكتاب للسيرافي١/٣٥، والتخمير ٤/١٦٢، والمقاصد النحوية ٣/١١٩٥.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي١/٣٥.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٧.

(٤) شرح ابن الناظم ص٢٥٦.

فقد وظف النحاة ظهور (أن) بعد (كي) في ضرورة الشعر في الاستدلال على عامل النصب في الفعل المضارع بعد (كي).

٢-أنهم يقولون: (كيمه) في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتى مه. وحتى متى، ولمه[١]. فدخولها على الاسم يدل على عدم اختصاصها، والاختصاص شرط في عمل الحرف، وقد نُسب هذا المذهب إلى الخليل، وهو أنه لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بـ (أن) مظهرة أو مقدرة[٢].

الثاني: أن (كَيْ) هي الناصبة للفعل المضارع، فتكون بمنزلة (أَنْ)؛ لما بينهما من أوجه الشبه. فالفعل بعدهما لا يكون إلا مستقبلًا، كما يشتركان في جواز دخول (اللام) عليهما[٣]. وإليه ذهب إمام النحاة سيبويه، فهو يرى أن (كي) تعمل في الفعل المضارع فتنصبه؛ لأنها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال[٤].

الثالث: أنها على ضربين: أحدهما: أن تكون حرف جر بمنزلة اللام في المعنى والاستعمال، والثاني: أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، ولذلك حسن دخول (لام) الجر عليها في السعة؛ مستدلين بأن حرف الجر لا يدخل على مثله[٥].

يقول الفارسي:" وأمَّا (كي) فتكون على ضربين: أحدهما: أن تنصب الفعل بنفسها. والآخر: أن تنصبه بإضمار (أن)"[٦].

ومن الغريب أن النحاة ذهبوا إلى أن نصب الفعل المضارع بعد (حتى) ب(أن) مضمرة؛ لأنها غير مختصة، وتأولوا الموضع الذي تدخل فيه على الأفعال

---

(١) الكتاب ٦/٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣٥/١.

(٣) التخمير ١٦١/٤.

(٤) الكتاب ٥/٣.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٤.

(٦) الإيضاح العضدي ص٣١٠.

بإضمار (أن) بعدها، فالفارسي بعد أن صنف (كي) إلى نوعين، أحدهما عامل في الفعل، والآخر حرف جر، يقول في (حتى): "وذلك أن (حتى) هذه هي الجارة للاسم في نحو قوله عز وجل: {سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ}[1] كما أن اللام كذلك. وإذا ثبت أنها الجارة للاسم لم تعمل في الفعل"[2].

أما (كي) فهي عندهم من عوامل الأفعال في بعض الأحوال[3]، إذ إنها على ضربين: أن تكون ناصبة بنفسها وذلك إذا سبقتها اللام، فلا يمكن اعتبارها حر ف جر؛ لأنه لا يدخل حرف جرعلى حرف جر، كما في قوله تعالى: {لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ}[4] ، وأن تكون حرف جر لدخولها على الاسم، كما في: كيمه تفعل؟ فالفعل على هذا القول ينتصب بعدها بإضمار (أن)، كما ينتصب بعد اللام بذلك[5].

فإذا كان هذا القول مبنيًّا على أن (كي) في الآية غير التي في (كيمه)، حتى لا توصف بعدم الاختصاص الذي وضع شرطًا لعمل الأداة فيما تدخل عليه، أو توصف باختصاصها بالدخول على الأسماء. فلم لا يُخرج عليه (حتى) ونجعلها على ضربين، فلا نحتاج إلى أن يُحكم بأن النصب بعدها ب(أن) مضمرة؟

يظهر هذا التناقض جليًّا في نصي أبي البركات الأنباري-أيضًا- في حديثهً عن نواصب المضارع، حيث يقول في احتجاجه لصحة مذهب البصريين: "أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إنَّ (كي) من عوامل الأفعال؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، قلنا: هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال، أو

(١) سورة القدر آية ٥.

(٢) الإيضاح العضدي ص٣١٠.

(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٧/٢.

(٤) الحديد آية٢٣.

(٥) المقتضب ٩/٢، والإيضاح العضدي ص٣١٠.

في بعض الأحوال؟ فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم، وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم، وهذا لأن (كي) على ضربين"[١].

بينما يقول في حديثه عن ناصب المضارع بعد (اللام):"وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا: إن الناصب للفعل (أن) المقدرة دون (اللام)، وذلك لأن (اللام) من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال"[٢].

تعقيب: وظف النحاة ظهور (أن) بعد (كي) في ضرورة الشعر في الاستدلال على أن الموضع لها، وأنها هي الناصبة للفعل المضارع، و(كي) حرف يجر المصدر المؤول من (أن) والفعل.

والذي أراه مقبولًا هو أن اللفظ يحدد وضعه ونوعه حسب موقعه والسياق الذي ورد فيه، ف(حاشا، وعدا) يتغير حالهما من الفعلية إلى الاسمية، حيث إنهما إذا سُبقتا ب(ما) كانتا فعلين لا غير، وإذا لم تُسبقا ب(ما) جاز أن تكونا حرفين، أو فعلين.

والأمر في (كي) هيِّن؛ إذ اللفظ فيه باقٍ على حرفيته، فإذا تلاه الفعل المضارع فهو ناصب له بنفسه، وإذا تلاه الاسم فهو حرف جر. وهذا ما قاله ابن هشام في تصنيفه لأنواع (كي):

١-أن تكون بمنزلة (لام) التعليل معنى وعملًا، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية.

٢-أن تكون اسمًا مختصرًا من (كيف).

٣-أن تكون بمنزلة (إن) المصدرية معنى وعملًا[٣].

---

(١) الإنصاف ٤٦٧/٢.

(٢) الإنصاف ٤٧٠/٢.

(٣) مغني اللبيب ٣١/٣، وما بعدها.

وعليه فظهور (أن) بعد (كي) في استعمال العرب لا يُعَدُّ دليلًا قويًّا على أن الموضع لها، وأنها لابد أن تُقدر عند عدم وجودها.

٥-متعلق (لام) الجحود في نحو: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَل):

(لام الجحود) لام تقع بعد (كان) الناقصة المنفية الماضية لفظًا أو معنى، نحو: ما كان زيد ليذهب(١). وقد اختلف النحاة في ناصب المضارع بعدها، فمذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة بنفسها، بينما ذهب البصريون إلى أنها جارة، والناصب بعدها (أن) مقدرة(٢).

وقد ترتب على هذا الخلاف خلاف آخر في تحديد خبر (كان) على النحو الآتي:

١-ذهب البصريّون إلى أن (لام) الجحود جارة لمصدر منسبك من (أن) والفعل، وهي مع مجرورها يتعلقان بمحذوف هو الخبر، فيكون التقدير في نحو: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَل)، ما كان زيد مريدًا للفعل.

وقد استدل البصريّون لصحة مذهبهم بأن الخبر المحذوف **قد سُمع مصرَّحًا به**، يقول أبو حيان: "**ويكون خبر (كان) ملتزمًا فيه الحذف في هذا التركيب، ويدل على هذا المحذوف أنَّه سمع به مصرحًا في قول الشاعر(٣):**

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلا لِتَسْمُو وَلَكِنَّ المُضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ"(٤)

وقد وصف أبو حيان التصريح بالخبر بأنه في غاية الندور، كما يقول السيوطي:" والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحًا به في بعض كلام العرب "(٥).

---

(١) الجنى الداني ص١١٦.

(٢) ارتشاف الضرب١٦٥٦/٤، والجنى الداني ص١١٥.

(٣) البيت من الوافر لنعمة بن عتاب التغلبي في الحماسة للبحتري ص ٤١٤، وشطره الثاني نصه: وَلَكِنْ دَهْرنَا دَهْر انقلاب، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة٢٩٤/١٥، والجنى الداني ص ١١٩.

(٤) ارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤.

(٥) همع الهوامع ٣٧٨/٢.

والشاهد في البيت أنه صرح بالخبر الذي هو (أهلًا) مع وجود (اللام) والفعل بعدها.

٢- ذهب الكوفيّون إلى أن الفعل الذي دخلت عليه (اللام) هو خبر كان، ولا حاجة لتقدير محذوف(١). وقد ترتب على هذا الخلاف أن أجاز الكوفيّون تقدم معمول الفعل على اللام؛ لأنها عندهم ناصبة بنفسها، فهي زائدة لتأكيد النفي، فيجوز عند الكوفيين: ما كان زيد عمرًا ليضرب (٢).

وقد ذكر السمين الحلبي نكتة بلاغية تترتب على هذا الخلاف في تفسيره لقول الله تعالى:{وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمۡ}(٣)، وهي أن مذهب البصريين فيه نفي لإرادة الفعل، أي: وما كان الله مريدًا لإضاعة إيمانكم، فنفي الإرادة أبلغ من نفي الفعل، أما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم لتوكيد نفي الفعل(٤) .

يقول الشيخ عبد الخالق عضيمة:" وأبلغية أسلوب (لام) الجحود إنما هي على مذهب البصريين. أما على مذهب الكوفيين، ف(اللام) عندهم زائدة لتوكيد النفي"(٥).

كما رد العكبري المذهب الكوفي بأن فيه إفسادًا للمعنى في قوله تعالى: {مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ}(٦).

فعلى المذهب البصري خبر (كان) محذوف، تقديره: ما كان الله مريدًا لأن يذر، وهو أبلغ وأقوى في الدلالة، وأنسب للمعنى المراد. أمَّا على المذهب الكوفي

---

(١) الجني الداني ص ١١٨.

(٢) ارتشاف الضرب ١٦٥٨/٤، والجنى الداني ص١١٩.

(٣) سورة البقرة آية ١٤٣.

(٤) الدر المصون ١٥٨/٢.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن ٤٥٦/٢.

(٦) سورة آل عمران آية ١٧٩.

فلا يجوز أن يكون الخبر (ليذر)؛ لأن خبر (كان) هو اسمها في المعنى، وليس الترك هو الله[1].

تعقيب: وظف عددٌ من النحاة ظهور خبر (كان) المنفية المتلوة ب(لام) الجحود في الشعر على أن الخبر في هذا الأسلوب مُقَدَّرٌ دائمًا، وبنوا عليه حكمهم أنَّ الفعل المضارع بعد (اللام) منصوب ب(أن) مضمرة، لا بها.

والذي أراه مقبولًا هو جواز تقدير خبر ل(كان) كما يقتضيه المذهب البصري؛ لأن معنى التركيب في الآيات القرآنيّة على تقدير خبر محذوف أبلغ وأكثر دقة، وإظهارًا للطائف القرآن. وظهور الخبر في استعمال العرب دليل على صحة تقديره؛ وذلك لأن هذا الأسلوب مشهور بهذه الصورة دون تغيير. فهو يتكون من (كان) المنفية ب(ما)، متلوّة بفعل مضارع مسبوق ب(لام) الجحود، فوروده عن العرب بصورته الشائعة مع زيادة فيه دليل على جواز تقديره عند عدم التصريح به.

ولكني أميل إلى صحة المذهب الكوفي الذي يرى أن الناصب للمضارع هو (اللام) نفسها، ولا حاجة لتقدير (أن) بعدها، بحُجة أن (اللام) حرف غير مختص؛ لأنه يجر الاسم؛ فلا يجوز أن يكون ناصبًا للفعل. ف(لام) الأمر تجزم الفعل المضارع، دون اعتراض بأنها تجر الأسماء، فلم لا تُجعل (اللام) الناصبة للمضارع قسمًا برأسه؟

فالخبر هو الفعل المضارع، وهو منصوب ب(اللام) نفسها، فإذا كان المعنى يقتضي تقدير خبر محذوف كما في الآيات القرآنية، فيجوز قياسًا على التصريح به في كلام العرب، وهذا التقدير يحكمه المعنى المقصود، لا إصلاح اللفظ ليوافق القاعدة، فالتقدير جائز لا واجب. وقد وصف المرادي هذا التصريح بقوله: "ولكن التصريح به في غاية الندرة"[2].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٣١٤/١.

(٢) الجنى الداني ص١١٩.

٦-مجيء خبر (عَسَى) مفردًا منصوبًا:

أفعال المقاربة مساوية ل(كان) وأخواتها في النقصان، واقتضاء اسمٍ مرفوعٍ، وخبرٍ منصوبٍ، وقد اطرد مجيء خبرها فعلًا مضارعًا(١)، ومنه قوله تعالى: { عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ}(٢). وقد استدل النحاة على إلحاق باب (كَادَ) وأخواتها، بباب (كان)، وعلى أن (أن) مع صلتها الواقعة خبرًا ل(كَادَ) في موضع نصب، بظهور خبرها اسمًا مفردًا منصوبًا في الاستعمال، فأصل الوضع للاسم المفرد، لكنه أصل مرفوض، وقد ورد مراجعة الأصل المرفوض في الشعر(٣). وقد نص العديد من النحاة على ذلك منهم الفارسي، والزمخشري، وابن الأثير، وابن يعيش، وغيرهم العديد من النحاة(٤).

يقول الزمخشري: " **ومنها (كاد)، ولها اسم وخبر. وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلًا مضارعًا متأولًا باسم الفاعل، كقولك: (كاد يخرج). وقد جاء على الأصل:(*وَما كِدتُ آئِبًا*)(٥)، كما جاء: (*عَسَى الغُوَيْر أبؤسًا*)(٦).. . . "(٧).**

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤٥١/١.

(٢) سورة النساء آية ٨٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢٠/٤.

(٤) الإيضاح العضدي ص٧٥، والمفصل ص٣٥٧، والبديع ٤٨٤/١، والمفصل لابن يعيش ٢٢١/٤.

(٥) جزء من بيت من الطويل لتأبط شرًا في ديوانه ص٩١، والمفصل لابن يعيش ٢٢٢/٤، ونصه:

فَأُبتُ إِلى فَهمٍ وَما كِدتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ

(٦) المثل للزباء، " الغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة. وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه: (*عَسَى الغُوَيْر أبؤسًا*)، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار"مجمع الأمثال ١٧/٢.

(٧) المفصل ص٣٥٨.

كما يقول ابن يعيش:" **والذي يدل على صحة ذلك أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب، فتقول هي في محل نصب، والمراد أنَّها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوبًا،.....وإن كان المصدر غير مستعمل. ونظائر ذلك كثيرة، فأما بيت الحماسة [من الطويل]:**(١)

فَأُبتُ إِلَى فَهمٍ وَما كِدتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ

.....فالشاهد أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع"(٢).

وقد علق أبو حيان على مجيء خبر (كاد) مفردًا في بيت الشاعر:" **وهذا تنبيه على الأصل لئلا يجهل. وقالت العرب:** (عسى الغوير أبؤسا)، **فأبؤس منصوب على أنه خبر** (عسى) **عند سيبويه، والبصريين"**(٣).

فقد استدل النحاة بمجيء الخبر اسمًا منصوبًا على خلاف الأصل في خبر(كاد) في البيت في قوله: (*وَما كِدتُ آئِبًا*) ، والمثل (أَبْؤسًا)، على أنَّه جاء تنبيهًا على الأصل، ولكنه أصل مرفوض، وعليه فموضع (أن) وما بعدها النصب(٤).

ومجئ خبر (عَسَى) اسمًا مفردًا منصوبًا في ضرورة الشعر وإن كان تنبيهًا على الأصل، ودليلًا على إلحاق باب(عَسَى) بباب (كان)، إلا أن النحاة قصروا جواز مجيئه مفردًا على ضرورة الشعر، والمثل فقط، فلا يجوز القياس عليه بأن يُقال: عَسَى زَيْدٌ أخاك(٥).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢/٤.

(٣) التذييل والتكميل ٣٤٣/٤.

(٤) توجيه اللمع ص٣٩٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣١١/١.

يقول سيبويه:" وإنما صيَّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف؛ لأنه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: (*عَسَى الغُوَيْر أبؤسًا*)، ولا تقول: عسيت أخانا"(١).

تعقيب: وظَّف النحاة مجيء خبر (كاد، وعَسَى) مفردًا في استعمال العرب في الاستدلال على أصل الوضع، وعلى أن باب (كَادَ) وأخواتها ملحق بباب (كان) في أن موضع (أن) وصلتها الواقعين خبرًا ل(كَادَ) النصب.

٧-علة بناء اسم (لا) المفرد على الفتح:

اتفق النحاة على أن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة مفردة بني على الفتح(٢)، ثم اختلفوا في علة البناء، فمنهم من ذهب إلى أن علة البناء تضمن معنى (من)؛ بدليل ظهورها في الشعر، يقول ابن هشام: " **قيل: وعلة البناء تضمن معنى (من) بدليل ظهورها في قول الشاعر(٣):**

فقام يَذُوْدُ الناسَ عنها بسَيْفِهِ وَقَالَ أَلالا مِن سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ"(٤).

والشاهد في: (وَقَالَ أَلالا مِن سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ)، حيث ظهرت (من) بعد (لا)، فدل ذلك على أن اسم (لا) وإن لم تُذكر معه (من) فهو متضمن معناها(٥). ومنهم من يرى أنَّ علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كتركيب خمسة عشر(٦).

تعقيب: وظف النحاة ظهور (من) مقترنة باسم (لا) في الشعر في الاستدلال على تضمنه معناها، وعدُّوا تضمنه معنى (من) سببًا لبنائه.

---

(١) الكتاب ٥١/١.

(٢) أوضح المسالك ٧/٢.

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٥٢٢/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٨٩/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٣٩٦.

(٤) أوضح المسالك١٠/٢.

(٥) اللمحة في شرح الملحة ٤٨٩/١.

(٦) أوضح المسالك ١١/٢.

والذي أراه مقبولًا أن ظهور (من) مصاحبة لاسم (لا) في استعمال العرب وإن كان دليلًا على تضمنه معناها عند عدم وجودها؛ إذ يبقى المعنى المراد استغراق الجنس والعموم، إلا أنه لا يُستساغ انفراد تلك العلة بكونها هي المقتضية للبناء؛ فإنه في المضاف وشبهه في نحو: (لا خيرًا من زيد عندنا) العلة وهي تضمن معنى (من) قائمة، وامتنع البناء.

فالذي أميل إليه أن العلتين مجتمعتين (التركيب، وتضمن معنى من) مقتضيتان للبناء، فإن لم يكن العموم واستغراق الجنس مرادًا، أو وجد مانع من البناء من الإضافة وطول الاسم أو الفصل أُعرب.

يقول أبو البركات الأنباري:" فلما حذفت (من) من اللفظ وركبت مع (لا)، وتضمنت معنى الحرف، فوجب أن تبنى"(١).

وعليه فظهور الحرف في الاستعمال قد يدل على أن الموضع له، والمعنى يقتضيه، وأن التركيب متضمن معناه مع حذفه، لكن لا يقتضي بناء الاسم التالي للحرف المحذوف، وإلا لوجب بناء الظرف لأنه تكون (في) معه مراده ومقدرة.

فالاسم التالي للحرف المقدر لا يتضمن معنى الحرف، بل التركيب يقتضيه، يقول العكبري: "ولم يبن الظرف لأنه لم يتضمن معنى (في) بدليل صحة ظهورها معه، ولو كان متضمنًا معناها لم يصح إظهارها معه كما لا يصح ظهور الهمزة مع (أين) و (كيف)، وإنما حذفت (في) للعلم بها"(٢).

٨-العامل في الظرف:

اختلف النحاة في تقدير العامل في الظرف، وذلك على مذاهب:

المذهب الأول: أن يُقدر العامل اسم فاعل مطلقًا، واستدلوا بظهوره في ضرورة الشعر، في قول الشاعر(٣):

---

(١) الإنصاف ٣٠٣/١.

(٢) اللباب ٢٧١/١.

(٣) البيت من الطويل، لم يُنسب لقائل، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٥٨/٤، وتمهيد القواعد ١٠٠٠/٢.

لكَ العزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإنِ يَهُن . فَأَنتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ

فظهور(كَائِنُ) في هذا البيت دليل على أن العامل المقدر اسم فاعل؛ والشاهد فيه قوله: (فَأَنتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِن)، حيث اجتمع الظرف وعامله الواجب الحذف، وقد ظهر اسم فاعل، فدل على أن تقديره اسم فاعل أولى من تقديره فعلًا(١).

يقول أبو حيان:" وهو هذا البيت دليل على أن العامل في الظرف هو اسم فاعل؛ إذ ظهر في البيت"(٢). وقد ظهر –أيضًا– في قوله تعالى: {فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ}(٣)، فالعامل في الظرف هنا اسم فاعل(٤). وقد استدل النحاة على أن تقدير اسم الفاعل أولى بأدلة أخرى غير التصريح به في ضرورة الشعر، ومن أدلتهم:

١–أن كل موضع يقع فيه الظرف صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض المواضع غير صالحة لوقوع الفعل، نحو: أمَّا عندك فزيد؛ لأن (أمَّا) التي للمفاجئة لا يليها فعل.

٢–أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن فلا عدول عنه(٥).

المذهب الثاني: أن يقدر فعلًا مطلقًا؛ لأن الأصل في العمل أن يكون للفعل، واسم الفاعل فرع عنه، وتقدير الأصل أولى؛ لأن الحذف تصرف، والأصل أعرق في التصرف(٦).

كما أن تقدير الفعل متعين إذا وقع الظرف صلة، وإذا تعين في موضع، وكان في موضع آخر محتملًا، فالوجه الحمل على المتعين(٧).

---

(١) تمهيد القواعد ١٠٠٠/٢.
(٢) التذييل والتكميل ٥٨/٤.
(٣) سورة النمل آية ٤٠.
(٤) التذييل والتكميل٥٨/٤.
(٥) تمهيد القواعد١٠٠١/٢.
(٦) المقاصد الشافية ١٣/٢.
(٧) المقاصد الشافية ١٣/٢.

المذهب الثالث:

التخيير بين التقديرين؛ وذلك لتكافؤ الأدلة. يقول ابن مالك:

نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ، أَوِ اسْتَقَرّْ"(١).

وقد فسرالشاطبي قول ابن مالك بأنه قد يكون ذلك منه تخييرًا في أحد التقديرين (اسم فاعل- أو فعل)، أو أن يكون مراده أن يُقدر معنى الفعل هنا في صيغة فعل أو اسم فاعل؛ إذ هو تقدير معنوي أو كالمعنوي(٢).

لكن كلام ابن مالك في شرحه للتسهيل صريح في أن تقدير اسم الفاعل أولى، وقد استدل لصحة مذهبه بالتصريح به في الشعر(٣). وقد رجح الشاطبي أن مراد ابن مالك في قوله:"*نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ، أَوِ اسْتَقَرّْ*" التقدير المعنوي؛ مستدلًا بقوله: (ناوين).

تعقيب: استدل بعض النحاة بظهور العامل في الظرف في ضرورة الشعر اسم فاعل على أن الموضع له، وأن تقديره أولى من تقدير الفعل.

والذي أراه راجحًا هو المذهب الثالث، وهو جواز التخيير بين التقديرين حسب ما يقتضيه المقام، واستدلال النحاة بظهور المقدر اسم فاعل في الاستعمال لا يكفي لإثبات أنه واجب التقدير في هذا الموضع. فالمعتاد في التأويل والتقدير، هو تقدير اللفظ حسب المعنى المراد، كما أنه يُقدَّر بما يناسب المقام، فمواضع تقتضي أن يكون المقدر فعلًا، وأحياناً تقتضي أن يكون اسمًا.

كما أن المقدر هنا مقدر تقدير صناعي لضبط القوانين فقط، فهو ليس بتقدير حقيقي، يقول الشاطبي:"والدليل على هذا أنك تقول: إنَّ في الدار زيدًا، و: إنَّ عندك زيدًا، فهذا الظرف أو المجرور لو كان على تقدير: (كائن، أو استقر) حقيقة لم يصح هذا الكلام؛ لأن المقدر حقيقة كالمنطوق به، ف(كائن) لا يلي (أن) إلا

(١) ألفية ابن مالك ص١٧.

(٢) المقاصد الشافية ١٢/٢.

(٣) شرح التسهيل ٣١٧/١.

منصوبًا فيرتفع (زيد) ضرورة. و(استقرَّ) لا يصح أن يلي (إن) على حال، فلا يمكن أن يكون مقدرًا حقيقة، وإن لم يكن كذلك فالتقدير معنوي لا لفظي"[١].

والتقدير هنا لم يدع له داعٍ إلا للعمل في الظرف، وتعلق الظرف به، ثم تنوسي هذا المقدر، وبُنيت الأحكام المتعلقة بالظرف على أنه غير معتبر في الحقيقة، وهذا يقوي جانب التخيير في تقدير اسم فاعل أو فعل، حسب المعنى المراد.

٩-الظرف يتضمن معنى (في):

الظرف تكون (في) مقدرة معه ومرادة؛ بدليل ظهورها مقترنة به في استعمال العرب، يقول أبو علي الفارسي:" **وإذا أضفت إلى شيء منه فقلت: يا سائر اليوم، وياضارب اليوم، لم يكن إلا اسمًا، وخرج بالإضافة إليه عن أن يكون ظرفًا؛ لأنها إذا كانت ظرفًا كانت (في) مرادة فيها، ومقدرة معها؛ بدلالة ظهورها مع علامة الضمير، فإرادة ذلك فيها يمنع الإضافة إليها**"[٢].

ومعنى الظرفية مصاحب لجواز دخول الحرف أو تقدير دخوله[٣]، ويدل على تقدير الحرف وإرادته أنه يلزم من أضمر الظرف مقصودًا به معنى الظرفية أن يقرنه ب(في)، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فيُقال في صمت اليوم: اليوم صمت فيه، فإذا قيل: صمته، تبين أنه لم يقصد الظرفية، وإنما جعله مفعولًا به توسعًا[٤].

---

(١) المقاصد الشافية٢/٥.

(٢) الإيضاح ص١٨٤.

(٣) التذييل والتكميل ٨/٨٨.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٣٣، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٣٠.

وقد ترتب على تقدير (في) وإرادتها مع حذفها أمران:

الأول: إذا أُخبر عن الظرف–وهو مفعول به– لم يُؤت بحرف الجر مع ضميره، نحو: يوم الجمعة سرته، فإن قُصدت الظرفية لم يجز إلا أن يُقال: يوم الجمعة سرت فيه(١).

الثاني: أن الظرف لا يُضاف ولا يُسند إليه وهو باقٍ على ظرفيته، وذلك لإرادة الحرف الذي يحول بين الظرف وبين الإضافة لما قبله، فالإضافة إلى الظرف تخرجه إلى الاسمية على سبيل التوسع(٢). ومنه قوله تعالى: { بَلۡ مَكرُ ٱلَّيلِ وَٱلنَّهَارِ}(٣)، فقد خرج لفظا (الليل، والنهار) في اللفظ بالإضافة إليهما عن أن يكونا ظرفين(٤).

وقد نقل النحاة عن ابن هشام الخضراوي اعتراضه على أن إرادة (في) مع الظرف يمنع الإضافة، محتجًّا بأن كل مضاف سوى باب (حَسَنُ الوجهِ) يُقدر باللام أو بمن، ولم يمنع ذلك من الإضافة، وتقدير (في) مع الظرف تقدير معنى، ومعناه أنها تصلح في اللفظ، فهي لم تُضمر بدليل عدم الخفض، ولم تُضمَّن بدليل عدم البناء، وذلك كتقدير لام الملك في: (غلام زيد)، فتقدير (في) لا يمنع الإضافة كما لم يمنعه تقدير (لام) الملك(٥).

كما اعتُرض على ما ذهب إليه الفارسي من أن تقدير الحرف مع الظرف يمنع الإضافة إليه، بأن العرب تفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ملفوظًا به في نحو: لا أبا لك، وإذا لم يُعتد به مع ظهوره فاصلًا، فالأولى ألا يعتدوا به فاصلًا وهو مُقدر(٦).

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٥/١.
(٢) تمهيد القواعد ٢٠٣٤/٤.
(٣) سورة سبأ آية ٣٣.
(٤) الإيضاح ص١٨٤.
(٥) التذييل والتكميل ٨٨/٨.
(٦) التذييل والتكميل ٨٩/٨.

وقد رد ناظر الجيش هذا الاعتراض بأن تقدير الحرف في الإضافة تقدير معنوي، وتقديره مع الظرف لفظي ومعنوي، فكان في حكم الملفوظ به[١].

كما أنه ذكر فرقًا آخر بين تقدير الحرف في الإضافة، وتقديره مع الظرف، وهو أنه إذا ذُكر الحرف في الإضافة، فقيل: (غلام لزيد)، و(ثوب من خز)، تغير معنى الإضافة. أما إذا جيء بالحرف مع الظرف فقيل: (سرت في يوم الخميس) فمعنى الظرفية باقٍ[٢].

تعقيب: وظف النحاة ظهور (في) مقترنة بالظرف في استعمال العرب في الاستدلال على أنها مقدرة معه ومرادة، مستدلين بأنه يلزم من أضمر الظرف مقصودًا به معنى الظرفية أن يقرنه ب(في)، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، وبنوا على هذا التقدير حكمهم بأن الظرف لا يُضاف ولا يُسند إليه وهو باقٍ على ظرفيته.

وأرى أن هناك تناقضًا بين اعتداد النحاة ب(في) المقدرة في منع الإضافة للظرف، واعتبارها بمنزلة الملفوظ بها، وعدم اعتدادهم بها مقدرة في جواز نصب الفعل للظرف وتعديه إليه، وحكموا بأنها مع اللفظ بها لا يجوز تعدي الفعل للظرف الواقع بعدها، ولعل ذلك يرجع إلى اعتبارهم أن الفعل من أقوى العوامل، وعامل الإضافة ضعيف؛ فلم يقو على تخطي الحرف المقدر.

وقد ذكر أبو حيان علة لمنع الإضافة غير التي ذكرها أبو علي الفارسي، حيث يقول:" والصحيح عندي أنه لا يضاف إليه إلا بعد الاتساع فيه كما ذهب إليه أبو علي، لكن العلة فيه غير ما ذكره، وهو أن الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية.....والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية إلى الاسمية ما ذكره أبو الحسن في كتابه الكبير، من أنهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل؛ لشبهه به من حيث كان أكثر الظروف أخرج منها الإعراب،

---

(١) تمهيد القواعد ٤/٢٠٣٥.

(٢) تمهيد القواعد ٤/٢٠٣٥.

وأكثرها أيضًا لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف، قال: فلما كانت كذلك كرهوا أن يدخلوا فيها ما يدخلون في الأسماء"[١].

والذي أطمئن إلى صحته أن الظرف -كما اصطلح النحاة على تعريفه- هو المنصوب بالفعل على معنى (في) مما يكون زمانًا أو مكانًا[٢].

فالجر يُخرجه عن الظرفية، سواء أكان الجر بالحرف أم بالإضافة، ويدل على ذلك أن النحاة لا يطلقون على مدخول (في) مصطلح الظرفية، فإذا قيل: جلست في يوم الجمعة، لا يكون حينئذ ظرفًا، فكذلك ما جُر بالإضافة، فكما أن الفعل لم يتعد إلى الظرف فينصبه على الظرفية مع وجود (في)، فكذلك مع الإضافة.

وهذا ما نص عليه ابن يعيش، حيث يقول: " وإنما امتنعت الإضافة إلى الظرف؛ لأن معنى الظرف ما كانت فيه (في) مقدرة محذوفة، فإذا صرحنا بـ (في)، أو بغيرها من حروف الجر، فقد زال عن ذلك المنهاج. وإذا أضفنا إليه، فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر، فخرج من أن يكون ظرفًا فاعرفه"[٣].

١٠-إضافة (لدن) إلى الجمل:

الأصل في إضافة اسم الزمان إلى الجمل هو (إذا)، و(إذ)، وما ساواهما في الإبهام، أو قاربهما، فيشترط في جواز إضافة أسماء الزمان إلى الجمل أن تكون مبهمة[٤].

و(لدن) من الظروف التي تلزم الإضافة، فتجر ما بعدها مطلقًا[٥]، وكان القياس ألا تُضاف إلى الجمل؛ لأنها ظرف غالبه للمكان، وقد اختلف النحاة فيما

(١) التذييل ٨/٩٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش١/٤٣٢، وشرح التسهيل مالك.٢/٢٠٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٣٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/١٨٢٥.

(٥) المقاصد الشافية ٤/١١٩.

تضاف إليه على النحو الآتي: **المذهب الأول:** منهم من يرى أن (لدن) ملازمة للإضافة إلى المفرد، وما استدل به النحاة من دخولها على الجملة الفعلية في قول الشاعر(١):

وإنَّ لُكيزًا لم يَكُن رَبَّ غُدوَةٍ ...*لَدُن* صرحت *حُجَّاجُهُم* فتفرَّقوا

ف (أن)مراده مع (صرحت) (٢)بدليل ظهورها مع (لدن) (٣)في قوله(٤):

أرَانِيَ لَدُنْ أنْ غابَ قَوْمِي كأنّمَا ... يرانِي فيكُم طالِبُ الضَّيمِ أرنبَا

يقول ابن الشجري:" فحذف (أن)، ويُقوي ذلك ثبات (أن) في قول الأعشى: أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي...."(٥).

كما يقول ابن الأثير:" لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا(حيث)، وقيل: (لدن)، وفيه نظر، .....وأما "لدن" فالمعروف إضافتها إلى المفرد"(٦).

المذهب الثاني:منهم من يرى أنها ملازمة للإضافة إلى الجمل كـ(حيث)(٧)، ومنه قول الشاعر(٨):

صَرِيْعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لدُنْ شَبَّ حتى شابَ سودَ الذوائبِ

والشاهد فيه قوله: (لدن شب) حيث أضاف (لدن) إلى جملة (شب)(٩).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الحجة لأبي علي ١٥٦/٤، والتذييل والتكميل ٧٣/٨.

(٣) التذييل ٧٣/٨.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أمالي ابن الشجري٣٤٠/١.

(٦) البديع ١٦٥/١.

(٧) التذييل والتكميل ٧٢/٨.

(٨) البيت من الطويل للقطامي عمير بن شيم في ديوانه ص٤٤، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/١، والمقاصد النحوية ١٣٤١/٣، وشرح شواهد المغني ٤٥٥/١، وخزانة الادب ٨٦/٧.

(٩) شرح الأشموني ١٦٠/٢.

وقد خرجوا قول الشاعر: (لدن أن غاب) على زيادة (أن)[١]، وعليه ف(لدن) مضافة إلى الجملة الفعلية، وخرج أيضًا على جعل (أن) مصدرية[٢]. وهو رأي العديد من العلماء. يقول ابن الشجري: "ويمكن أن تكون إضافته إلى الفعل كإضافة (حيث) إليه؛ لأنه في الإبهام مثله...."[٣].

كما يقول الخوارزمي: " يمكن أن يكون إضافتها إلى الفعل كإضافة (حيث) إليه؛ لأنها في الإيهام مثلها وكإضافة: (ذي) إلى (تسلم)"[٤].

المذهب الثالث: ومنهم من يرى أن ما بعدها يُجر بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة[٥]، وقيل إن (لدن) إذا أُضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان؛ لبقاء حكم المضاف إلى الجمل على وتيرة واحدة[٦].

تعقيب: وظف العديد من النحاة كالفارسي وأبو حيان وغيرهما ظهور (أن) مقترنة بالفعل الواقع بعد (لدن) في الشعرعلى أنها مرادة مقدرة عند عدم وجودها، وبنوا على هذا التقدير حكمهم بأن (لدن) ملازمة للإضافة إلى المفرد، وتألوا المواضع التي وردت فيه (لدن) مضافة إلى الجملة الفعلية.

والذي أراه أن هناك مسوغات عدة ترجح الرأي القائل بجواز إضافتها للجمل:

١-(لدن) من الظروف التي لم تتمكن؛ لغلبة الإبهام عليها[٧]، فلم لا تأخذ حكم (حيث) في جواز إضافتها للفعل لمقاربتها لها في الإبهام؟ كما حملت (حيث) على (إذ، وإذا) لمقاربتها لهما في الإبهام.

---

(١) ارتشاف الضرب ١٤٥٥/٣.
(٢) التذييل والتكميل ٧٣/٨.
(٣) أمالي ابن الشجري٣٤٠/١.
(٤) التخمير ٢٨١/٢.
(٥) التذييل والتكميل ٧٢/٨.
(٦) خزانة الأدب ١١١/٧.
(٧) أمالي ابن الشجري ٣٣٨/١.

٢-(لدن) لأول غاية زمان أو مكان[١]، فهي لا تقتصر على استخدامها في أول غاية المكان، ومن استخدامها لأول غاية الزمان قول الشاعر[٢]:

تنتهض الرِّعْدة في ظُهَيْري ... من لدن الظهر إلى العُصَيْرِ

٣- ورد إضافة (لدن) إلى الفعل كثيرًا، ومنه قول الشاعر[٣]:

مِنْ عَنْ لَدُن *قَرَعت نفسَ الصَّلاةِ إلى* ... أن وَلَّتِ الشَّمسُ في عَلٍّ وفي نَهَلِ

٤- قد أضيف إلى الفعل غير الزمان في قولهم: (ائتني *بآيةٍ* قَامَ زيدٌ)، أي: بعلامة قام زيد، وكإضافة (ذي) إلى (تسلم) في قولهم: (*اذْهَب بذِي تَسْلَم*)، و(ريث) إلى الفعل في مواضع[٤]. وقد فسر النحاة هذه النصوص بأنها بمنزلة الوقت[٥].

٥- أنها تأتي في الكلام بمعنى (منذ)، نحو: (*مَا لَقيته من لدُنْ يَوْمَيْنِ*)[٦]، أي: منذ يومين، و(منذ) من ظروف الزمان.

أما ما خرج به النحاة الذين يذهبون إلى أنَّها ملازمة للإضافة إلى المفرد الأبيات التي وردت فيها(لدن) مضافة للفعل على أن (أن) مقدرة، مستدلين بظهورها في روايات أخرى فإنه لا يُستساغ حمل كل الوارد على تقدير (أن) محذوفة، وذلك لكثرته[٧]. يقول ابن هشام: " وهو كثير، وذلك بعيد"[٨].

---

(١) الهمع ٢١٩/٢.

(٢) البيت من الرجز، نسبه بدر الدين العيني في المقاصد النحوية (١٣٤٣/٣) إلى راجز من رجاز طيئ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٣٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٢/٣، والهمع ٢٢٠/٢.

(٣) البيت من البسيط، وقد نُسبت روايته لخالد بن كلثوم في الحجة للقراء السبعة ١٢٧/٥، ونسب إلى ربيعة بن مقروم في التخمير ٢٨١/٢، ولم أجده في ديوانه.

(٤) الحجة ١٢٨/٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥/١.

(٦) حروف المعاني والصفات ص٢٦.

(٧) التخمير ٢٨١/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢٦٣.

(٨) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢٦٣.

١١-ألفاظ تنوب عن ظرف الزمان:

ذكر النحاة ألفاظًا مسموعة تنوب عن ظرف الزمان توسعوا فيها، منها: أحقًّا أنك ذاهب؟[١]. ومثله: (غير شك)، أو: (جَهْدِ رَأْيِي) أو: (ظنًّا مني أنَّك قائم)[٢].

وتلك الألفاظ جارية مجرى ظرف الزمان لا ظرف المكان؛ ولهذا تقع خبرًا عن المصادر دون الجثث، فنصبوا (حقًّا) على تضمين معنى (في)، على معنى: أفي حق؟ و(حقًّا) في الأصل مصدر، فغيروه عن أصله، ونصبوه على الظرفية، وفتحوا همزة (أن) بعده[٣]، يقول السيرافي:" قال سيبويه في باب (أن) :وذلك قولك: أحقًّا أنَّك ذاهبٌ؟ والحق أنَّكَ ذاهبٌ[٤]، كأنه قال: أفِي حق ذهابك؟ فـ (أنك) مبتدأ، و (حقًّا) في موضع خبره"[٥].

وقد كثرت نصوص النحاة التي تبين أنهم بنوا حكمهم بنصب (حَقًّا) على الظرفية، وتضمنها معنى(في) على نطق العرب ب(في) داخلة عليها. **يقول ابن هشام: "وقد نطقوا بذلك، قال الشاعر**[٦]: ***أَفِي الْحَقّ أَنِّي مُغْرَم بِكِ هَائِمٌ*** **"** [٧].

كما يقول السيوطي: " (أحقا) نصب على الظرفية عند سيبويه والجمهور، وهو ظرف مجازى. والأصل في حق هذا الأمر: أي هذا الأمر معدود من الحق وثابت فيه. ويؤيده أنهم ربما نطقوا ب(في) داخلة عليه"[٨].

---

(١) معاني النحو ١٩٢/٢.

(٢) تمهيد القواعد ١٨٩٩/٤، وأوضح المسالك ٢٠٦/٢.

(٣) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٨٨/٢.

(٤) الكتاب١٣٥/٣.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٣٤/٣.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) أوضح المسالك ٢٠٥/٢.

(٨) شرح شواهد المغني ١٧١/١.

فقد استدل من قال: إنها منصوبة على تضمين معنى(في) بتصريحهم بها، وظهورها في قول الشاعر[١]:

أَفِي الْحَقّ أَنّي مُغْرَم بِكِ هَائِمٌ ... وَأَنّكِ لَا خَلٌّ لَدَيّ وَلَا خَمْرُ

ووجه الاستشهاد: التصريح ب(في) مع (الحق)؛ وفي هذا دليل على أن (حقًّا) ظرف زمان؛ لتضمنه معنى (في) وليس منصوبًا على المفعولية المطلقة، اعتمادًا على أنه في الأصل مصدر[٢]. يقول ابن هشام:" وهو قول سيبويه وهو الصحيح؛ بدليل قوله: (*أَفِي الْحَقّ أَنّي مُغْرَم بِكِ هَائِمٌ*)، فأدخل عليها (في)، و(أن) وصلتها مبتدأ، والظرف خبره"[٣].

وقد ترتب على نصبهم لها على الظرفية أنه لا يجوز كسر همزة (أن)؛ لأن الظرف لا يتقدم على (إن) المكسورة؛ لانقطاعها عما قبلها[٤].

وللنحاة في نصب (حقًّا) مذهب آخر، فقد نُقل عن المبرد أن (حقّا) مصدر، والتقدير: أحق حقًّا، والمصدر المؤول فاعله، واختاره فاضل السامرائي[٥].

كما يقول ابن مالك بعد أن ذكر أن همزة (أن) تفتح بعد (حقًّا)؛ لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، ذاكرًا مذهب سيبويه في هذه المسألة:" ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا (حقًا) نصب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله، وأن ما بعدها في موضع رفع بالفاعلية، كأنه قال: أحق حقًّا "[٦].

ولعلهم فهموا هذا الرأي الذي نقلوه عن المبرد من قوله:" وتقول: ألا إنَّه منطلق، ف(ألا)تنبيه، و(إنَّه) مبتدأ، وتقول: أمَّا إنَّه منطلق، على ذلك المذهب، ولو

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أوضح المسالك ٢٠٥/٢.

(٣) مغني اللبيب ٣٤٧/١.

(٤)تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٥٣٥.

(٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٣٥٣، ومعاني النحو ١٩٢/٢،

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٢.

قلت: أما أنَّه منطلق، جاز على معنى: حقًّا أنَّه منطلق، إذا أردت بها في التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك: حقًّا؛ لأنهم يضعونها في موضعها"[1].

فهو في هذا النص أجاز كسر همزة (إن) بعد (ألا) التي للتنبيه على الابتداء، أما الفتح فعلى التوكيد مشبهًا لها في هذا الموضع بمجيئها بعد (حقًّا) في التحقيق والتوكيد، و(حقًّا) إذا كانت للتوكيد فهي مصدر مؤكد منصوب بفعل مقدر، والتقدير: أحق حقًّا، فهو هنا لم يخرجها عن أصلها الذي اتفق عليه النحاة، وهو المصدرية.

تعقيب: خلاصة القول في هذه المسألة أن العلماء قد اتفقوا على أن (حقًّا) مصدر في أصل وضعه، ثم اختلفو في نوعه في نحو: (أحقًّا أنَّك ذاهب؟). فذهب سيبويه إلى أن (حقًّا) منصوبة على الظرفية[2] متعلقة بالاستقرار، على أنَّها خبر مقدم. و(أنك ذاهب) في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، والأصل: أفي حق ذهابك؛ فحذفت (في)، وانتصب (حقًّا) على الظرفية.

وقد كان اعتمادهم في الاستدلال لصحة مذهبهم على ظهور (في) مصاحبًا للفظ (حقًا) في الشعر، معتمدين على أن ظهور الشيء دليل على أن الموضع له.

وذهب المبرد، وتبعه ابن مالك إلى أن (حقًا) مصدر بدل من اللفظ بفعله، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية.

والذي أميل إليه هو أن (حقًا) في هذا الاستعمال منتصبة على الظرفية؛ لأن المعنى لا يناسب كونها منصوبة على المصدرية للتحقيق والتأكيد مع الاستفهام في قولهم: أحقًّا أنك ذاهب؟ بل الأنسب كونها ظرفًا على تقدير(في)، ويكون المعنى: أفي حق ذهابك؟ وظهور (في) مصاحبة لهذا اللفظ في استعمال العرب يؤيد صحة هذا التقدير.

---

(١) المقتضب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب١٣٤/٣، ١٣٥.

١٢-الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت:

إذا جاءت جملة الحال مصدرة بفعل مضارع مثبت وجب اشتمالها على ضمير يربطها بصاحب الحال، كما يجب خلوها من (الواو)، نحو: جاء زيد يضحك(١).

وعلة ذلك أن المضارع مشابه للاسم، فلا تدخل عليه (الواو) كما لا تدخل على الاسم(٢). فإذا جاءت جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مقترن ب(واو)، قدر بعدها مبتدأ، وجُعل المضارع خبرًا عنه؛ لتصير جملة اسمية، نحو: *قمتُ وأَصُكُّ عينَه* ، أي: وأنا أصك.

وقد استدل النحاة على أن الفعل المضارع المتصدر جملة الحال خبر لمبتدأ محذوف بظهوره في الاستعمال، **يقول ابن الأثير: " فالمثبت لا يكون معه (الواو)، تقول: (جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَك)، فأما قولهم: (قُمْتُ وأَصُكُ عَيْنَه)، فعلى إضمار المبتدأ، أي: وأنا أصك عينه؛ بدليل ظهورها في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يستَغفِرُونَ}(٣).. ."(٤).**

تعقيب: فضلًا عن أن الأكثر والظاهر في استعمال جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت عدم اقترانها بالواو، فهناك قرينة معنوية ترجح عدم اقتران الجملة بالواو وجواز اقترانها بالفعل الماضي، وهو أن في قولهم: (قُمْتُ وأَصُكُ عَيْنَه)، الجملة الأولى فعلها ماض، والجملة الثانية فعلها مضارع يدل على الاستقبال، ففي فصل الجملة الثانية عن الأولى بالواو -وإن كانت للحال- عزل لزمن الجملة الثانية عن الأولى، والحال إنما تدل على صفة مقارنة لصاحب الحال والعامل فيه.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧١٩.

(٢) المقاصد الشافية في شرح ألفية ابن مالك٣/٥٠٠.

(٣) الأنفال آية ٣٣.

(٤) البديع ١/١٩٧.

وأما جملة الحال المصدرة بفعل ماض فالتناسق واضح، ودلالته على صفة مقارنة لما جُعلت حالًا له واضحة، وكذلك في الجملة الاسمية، ففي تقدير مبتدأ، وجعل الفعل المضارع خبرًا عنه جعل لجملة الحال جملة اسمية دالة على ثبوت الوصف واستمراره.

وفي عدم اقتران جملة الحال المصدرة بالفعل المضارع–وإن كان دالًا على الاستقبال–ربط للفعل المضارع بالعامل في صاحب الحال قبله، فعدم الفصل يجعله من تمام الكلام.

وقلة المسموع من مجيء الجملة المصدرة بالفعل المضارع حالًا يدل على أنه له أصل يرجع إليه. يقول الشاطبي: "والذي يسوغ تقديرالمبتدأ هنا أن الباب الأكثر، والطريق المهيع مع المضارع تقدم الاسم عليه إذا وقعت جملته حالًا، فتقول: جاء زيد وهو يضحك، وضربته وأنا أبكي، وما أشبه بذلك، فإذا كان معظم الباب هكذا، حملنا الأقل– وهو عدم ظهور المبتدأ مع الواو– على ما هو الأكثر، فقدرناه على القاعدة المستمرة فيحمل ما خفي على ما ظهر"[١].

١٣–العامل في البدل:

اختلف النحاة في العامل في البدل، فمنهم من يرى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وذهب فريق آخر إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، ومنهم ابن جني[٢] ، فهوعندهم محذوف مدلول عليه بالعامل في المبدل منه، والحجة لهم في ذلك أنه قد ظهر جوازًا مع الظاهر، ووجوبًا مع الضمير، وقد نُسب هذا المذهب إلى الجمهور[٣].

(١) المقاصد الشافية ٣/٥٠١.

(٢) الخصائص ٢/٤٣٠.

(٣) حاشية الصبان ٣/٨٥.

وقد تكررت النصوص التي تدل على الاستدلال بالظهور على اختلاف العامل، حيث يقول الزمخشري:"**بدليل مجيء ذلك صريحًا في قوله عز وجل: {لِلَّذِينَ ٱستُضعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنهُمْ}**[١]..."[٢]

كما يقول أبو البركات الأنباري: "**إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه، قال الله تعالى: { قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱستَكبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱستُضعِفُوا۟ لِمَن ءَامَنَ مِنهُمْ}**[٣]، **فقوله: { لِمَنْ ءَامَنَ مِنهُمْ} بدل من قوله: { لِلَّذِينَ ٱستُضعِفُوا۟}، فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، .....فدل على أنه في تقدير التكرير، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه**"[٤].

ومنه قوله تعالى: { لَّجَعَلنَا لِمَن يَكفُرُ بِٱلرَّحمَٰنِ لِبُيُوتِهِم سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ}[٥]، فقوله: (لِبُيُوتِهِم) بدل اشتمال من (لِمَن يَكفُرُ بِٱلرَّحمَٰنِ)، وقد أظهر العامل[٦].

وقول أبي البركات (عندنا) موحٍ بأن هذا مذهب جمهور البصريين، لكن سيبويه وهو شيخهم يقول:" هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمًا آخر فيعمل فيه كما عمل فى الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم"[٧].

---

(١) الأعراف آية ٧٥.

(٢) المفصل ص١٥٨.

(٣) الأعراف آية٧٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠/١.

(٥) الزخرف آية٣٣.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٤/٢.

(٧) الكتاب ١٥٠/١.

وهذا النص صريح في أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وهو رأي ابن مالك -أيضًا-وقد استدل بأنه لو كان العامل فيهما مختلفًا، للزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع(١).

وقد رد القائلون بأن العامل فيهما واحد حجة ظهور العامل في بعض المواضع بأنه قد يكون توكيدًا، كما يتكرر العامل في الشيء الواحد(٢).

وقد أثر هذا الخلاف على عددٍ من مسائل النحو منها:

١- جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: إن العامل فيه هو الأول (٣).

٢- أنه لابد في صحة الاشتغال من عُلْقة بين العامل وبين الاسم السابق، بضمير متصل بالفعل أو مفصول عنه، وقد يكون معمول الفعل اسمًا أجنبيًا، إلا أنه متبع بتابع مشتمل على ضمير يرجع على الاسم السابق، فتحصل العلقة بالتابع، وقد أجازوا ذلك في النعت وعطف البيان وعطف النسق بالواو، واختلفوا في جوازه في البدل، والمسألة مبنية على أن العامل في البدل، هل هو العامل في المبدل منه أو غيره؟(٤).

٣- ضم (زيد) في النداء في قولهم: يا أخانا وزيد، ويا أخانا زيد(٥).

تعقيب: وظف النحاة ظهور العامل في البدل في بعض الأحيان على أنه عند عدم وجوده فهو محذوف مدلول عليه بالعامل في المبدل منه، فاستدلوا بالظهور على اختلاف العامل.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦٤.

(٣) حاشية الصبان ٣/٨٥.

(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/٣٣٧.

(٥) المقاصد الشافية ٥/٣٠٥.

والذي أراه مقبولًا هو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه حتى يتحقق معنى التبعية، وارتباط البدل بجملة المبدل منه، فجعله معمولًا لعامل آخر يُخرجه عن هذا المعنى، وهو إرادة التوضيح والبيان.

فتقدير عامل جديد يعمل في البدل يؤدي إلى إيجاد ترتيب جديد، وإعراب جديد يُبعده عن إرادة البدلية. ولا شك أن الإعراب هو الموجه للمعنى والعكس، وعليه فتغيير الإعراب يؤدي إلى تغيير المعنى. وما ورد من إعادة العامل في البدل وتكراره، فله إعراب آخر، ففي قوله تعالى: {لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ}(١)، قد تكررت اللام صريحة، وحرف الجر المكرر بابٍ على عمله، وهو الذي جر الاسم بعده، فلا معنى للبدلية مع وجود العامل الصريح.

وظهور العامل وتكراره لا يدل على أن العامل في البدل عند عدم التصريح به مقدر مدلول عليه بالمذكور، فالعمل عند تكرار العامل للعامل المذكور، وعندئذ يتغير الإعراب، ويخرج عن البدلية.

(١) الأحزاب آية ٢١.

الخاتمة

الحمل أداة لتفسير وتعليل بعض الظواهر اللغوية والأساليب، وذلك عن طريق استقراء الأساليب الواردة عن العرب، وإلحاق المتشابه، ودراسة العلاقات بين التراكيب، والتأصيل لبعض الظواهر اللغوية، وإلحاق أبواب نحوية بغيرها كوسيلة لدعم شمولية قواعد اللغة حتى تضم الظواهر اللغوية.

وقد اهتديت من خلال دراستي لهذه الظاهرة إلى عدد من النتائج أهمها:

١-يُعد الحمل على ما ظهر في الاستعمال لونًا من ألوان التعليل، والتخريج، والتفسير للحكم والقاعدة النحوية. فقد وظّفه النحاة في التعليل للحكم أحيانًا، ومنه تعليلهم نصب (حقًّا) في نحو: أحقًّا أنك ذاهب، أو تخريج شاهد جاء على خلاف ما يرجحونه من المذاهب، كما في تخريجهم المضارع المتصدر جملة الحال المقترنة بالواو على أنه خبر لمبتدأ محذوف؛ مستدلين بظهوره في الاستعمال على صحة تقديره في هذا الموضع. كما بنوا عليه حكمهم بمنع الإضافة إلى الظرف باقيًا على ظرفيته، كما استدلوا بالحمل على ما ظهر في الاستعمال على أن العامل في البدل مقدر مدلول عليه بالعامل في المبدل منه، كما فسروا به إعراب (يد، ودم)، وصرف نحو : (دِرْحَاء) كما استدلوا به على أصل الوضع، كما في مسألة تقدير (التاء) في المؤنث المعنوي.

٢- عدَّ النحاة بعض الشوارد التي نطق بها العرب تنبيهًا على أصل متروك، أو دلالة على أن الموضع لهذا اللفظ المحذوف، أو دلالة على صحة تقدير هذا اللفظ في هذا الموضع، أو على أن العمل لهذا اللفظ المقدر، أو إلحاق باب بباب.

٣-ظهر من خلال البحث أن ظهور اللفظ -سواء أكان حرفًا، أم اسمًا، أم فعلًا- في تركيب بعينه في استعمال العرب قد يدل على أن الموضع له، والمعنى يقتضيه، وأن التركيب متضمن معناه مع حذفه، لكن لا يقتضي بناء الاسم التالي للحرف المحذوف، وإلا لوجب بناء الظرف لأنه تكون (في) معه مراده ومقدرة.

٤-لا يُستساغ معارضة حكم مؤيد بمسموع وافر عن العرب بالحمل على القليل النادر الوارد عن العرب، كما في مسألة إضافة (لدن) إلى الجمل.

٥-ظهر من خلال الدراسة أن النحاة لم يطرحوا الضرورة طرحًا كاملًا، بل اعتدوا ببعضها في الاستدلال على أصل الوضع في بعض الأحيان.

٦-استدل النحاة على أصل الوضع بطرق عديدة، منها الشعر، فالشاعر له أن يرد الكلام إلى الأصل، ومخالفة الشائع في الاستعمال، وكذلك الضمائر فإنها ترد الأشياء إلى أصولها، وأيضًا صيغ التصغير والتكسير، والتثنية والجمع، وترك إعلال اللفظ للتنبيه على الأصل.

كل هذه الأشياء وظفها النحاة في الدلالة على الأصل، لكنهم عدُّوه في بعض الأحيان أصلًا مرفوضًا. فتوقفوا به عند الدلالة على الأصل، دون القياس عليه، أو إجازة استعماله، بل وصفوا التصريح به بأنه في غاية الندور.

٧-ظهر من خلال البحث أن الحمل على ما جاء منبهًا على الأصل لم يقتصر الاستدلال به على فترة زمنية دون أخرى، فقد علل سيبويه ترك إعلال بعض الكلمات بإرادة التنبيه على الأصل في كتابه، كما نجده في كتاب السيرافي، والمبرد في المقتضب، وابن جني في الخصائص، وكذلك عند ابن الشجري في أماليه، وأبي البركات الأنباري، وابن مالك، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم من النحاة المحدثين. ونصوص هؤلاء العلماء مذكورة في البحث في مواضعها، فلا حاجة لإعادة ذكرها .

وأخيرًا أحمد الله على توفيقه، وأدعوه أن يغفر لي ما وقع من زلل، فهو ولي ذلك والقادر عليه.

ثبت المصادر والمراجع

*ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/رجب عثمان محمد، مراجعة: د/رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

*إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، وأصل هذا الكتاب: أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

*أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

*-الأصول في النحولابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

*ألفية ابن مالك لابن مالك الطائي الجياني، الناشر: دار التعاون.

*أمالي ابن الشجري لضياء الدين أبي السعادات المعروف بابن الشجري، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م .

*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، حققه: بركات يوسف هبود، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت

*إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

*الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

*البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ .

*التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي .

*تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

*التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٩٩٠ م.

* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم بدمشق (الأجزاء ٢ – ٣–٤) – دار كنوز إشبيليا بالرياض (الجزء الثامن) الطبعة: الأولى، (١٤١٨ – ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ – ٢٠٢٤ م) .

*التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

*التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

*تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

*تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

*توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٨م .

*الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

*الجنى الداني في حروف المعاني، لابن قاسم المرادي، المحقق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

*حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .

*الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسيّ، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
*حروف المعاني والصفات، للزجاجي، المحقق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.
*الحماسة للبحتري، المحقق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمد عبيد، الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، عام النشر: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
*الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، الناشر مكتبة الخانجي١٤٢٠هـ.
*خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
*الخصائص لابن جني، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
* دراسات لأسلوب القرآن الكريم، المؤلف: محمد عبد الخالق عضيمة، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة.
*ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، تحقيق: د. محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية٢٠١٢م.
*ديوان تأبط شرا وأخباره، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.
*ديوان جميل بثينة –دار صادر–بيروت١٩٨٢م.
*ديوان علقمة بن عبدة، شرحه: سعيد نسيب مكارم، دار صادر–بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
*ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي– أحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠م.

*ديوان المثقب العبدي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية ١١٣٩١هـ-١٩٧١م.
*ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الناشر: مكتبة دارمصر للطباعة.
*شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين بن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
*شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
*شرح تسهيل الفوائد لابن مالك الطائي، المحقق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م).
*شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: د.محمد نور الحسن محمد، د. محيى الدين عبد الحميد، تصوير: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
*شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان مذيل، الناشر: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
*شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: د/ يحيي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
* شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م .
*شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
*شعراء عبد القيس في العصر الجاهلي، تحقيق: د. عبد الحميد المعيني، الناشر: مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود للإبداع الشعري-٢٠٠٢م.
*ضوابط الفكر النحوي، تأليف: د/محمد عيد الفتاح الخطيب، تقديم: أ. د/ عبد الراجحي، دار البصائر للطباعة والنشر-القاهرة.
*ضياء السالك إلى أوضح المسالك، المؤلف: محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

*الكتاب لسيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
*الكليات، المؤلف: لأبي البقاء الكفوي، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
* الكناش في فني النحو والصرف، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠م.
*اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
*اللمحة في شرح الملحة، المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بالصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
*مجمع الأمثال للميداني، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان.
*المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
*المرتجل (في شرح الجمل)، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
*المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ).
*المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.
*معاني النحو، المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
*معجم المصطلحات النحوية والصرفية، تأليف: د. محمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
*معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى- الكويت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
*المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
*المفضليات، المؤلف: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق وشرح: أ/أحمد محمد شاكر، د/عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة: السادسة .
*المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق الشاطبي، المحقق: الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش. الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
*المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق: • أ. د. علي محمد فاخر، • أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، • د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.
*المقتضب للمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب.
*المقدمة الجزولية في النحو لعيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى .
*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	
١-	الملخص	١٣٢٨
٢-	Abstract	١٣٢٩
٣-	١-المقدمة.	١٣٣٠
٤-	*التمهيد: تعريف(الحمل).	١٣٣٤
٥-	*المبحث الأول: ظاهرة الحمل على ما ظهر منبهًا على الأصل، والتأصيل لها.	١٣٣٧
٦-	١-صور الحمل في كتب النحاة.	١٣٣٧
٧-	٢-ضوابط الحمل على المسموع عن العرب.	١٣٣٨
٨-	٣-الوسائل التي أثبت النحاة من خلالها الأصل المعدول عنه.	١٣٤٣
٩-	٤-موقف النحاة من التعليل بالحمل على ما جاء منبهة على الأصل	١٣٤٤
١٠-	*المبحث الثاني: الاستدلال بما ظهر منبهة على الأصل في كتب النحاة.	١٣٤٨
١١-	١- القول في إعراب (يد، ودم).	١٣٤٨
١٢-	٢-علامة تأنيث المؤنث المعنوي:	١٣٥٣
١٣-	٣-ألف الإلحاق الممدودة لا تمنع الاسم من الصرف	١٣٥٥
١٤-	٤-العامل في الفعل المضارع بعد(كي).	١٣٥٦
١٥-	٥-متعلق (لام) الجحود في نحو: (ما كان زيد ليفعل).	١٣٦٠
١٦-	٦-مجيء خبر (عسى) اسما مفردا منصوبا.	١٣٦٣
١٧-	٧-علة بناء اسم (لا) المفرد على الفتح.	١٣٦٥
١٨-	٨-العامل في الظرف	١٣٦٦
١٩-	٩-الظرف يتضمن معنى (في).	١٣٦٩
٢٠-	١٠-إضافة (لدن) إلى الجمل.	١٣٧٢
٢١-	١١-ألفاظ تنوب عن ظرف الزمان.	١٣٧٦
٢٢-	١٢-الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت.	١٣٧٩
٢٣-	١٣-العامل في البدل.	١٣٨٠
٢٤-	الخاتمة	١٣٨٤
٢٥-	المصادر والمراجع	١٣٨٦
٢٦-	فهرس الموضوعات	١٣٩٢